

## الباب الخامس

### مشروع للضمان الاجتماعي

#### الالتزامات والوسائل والمبادئ

٣٠٠ - مدى سر بيان الضمان الاجتماعي: يقصد بكلمة "الضمان الاجتماعي" هنا ضمان حصول الفرد على دخل يعمل عمل أجره عند ما ينقطع هذا الأجر بسبب التعطل أو المرض أو الإصابة، وعلى معاش تقاعد في حالة الشيخوخة، وعلى إعانة في حالة وفاة العائل، وسد النفقات الاستثنائية كما في حالات الوضع والوفاة والزواج. والفرص الأول من الضمان الاجتماعي هو ضمان حد أدنى للدخل، ولكن ضمان الدخل يجب أن يقترن بإجراءات يكون من شأنها وضع حد للحالة التي تسبب عنها انقطاع الأجر أو الكسب بأسرع ما يمكن.

٣٠١ - ثلاثة التزامات: لا يمكن أن يقدم مشروع ضمان اجتماعي واف بالفرض إلا على أساس الالتزامات الآتية:

(١) مرتبات أولاد إلى سن ١٥ سنة أو (إن كانوا منقطعين للدراس والتعلم) إلى سن ١٦ سنة.

(٢) خدمات صحية شاملة لمنع وشفاء الأمراض واسترداد القدرة على العمل بحيث تكون في متناول جميع أفراد الشعب.

(٣) كفالة العمل أو بعبارة أخرى تجنب التعطل بالجملة.

وقد تناولنا بالبحث هذه الاقتراحات الثلاثة ووسائل تنفيذها وعلاقتها بمشروع الضمان الاجتماعي في الجزء السادس من هذا التقرير. وستضاف مرتبات الأولاد إلى جميع إعانات ومعاشات التأمين المبنية في الفقرات ٣٢٠-٣٤٩

٣٠٢ - ثلاث وسائل للضمان: على أساس الالتزامات الثلاثة المتقدم ذكرها قد وضعنا التصميم الآتي لمشروع الضمان الاجتماعي، وهو يتناول ثلاث

وسائل رئيسية : التأمين الاجتماعي لحاجات المعيشة الأساسية ، والمساعدات الأهلية في حالات خاصة ، والتأمين الاختياري للحصول على زيادة في المعاشات الأساسية . أما التأمين الاجتماعي فمعناه الحصول على مرتبات نقدية مقابل اشتراكات اجبارية يكون الشخص المؤمن قد سبق أن دفعها أو أن يكون قد دفعها عنه شخص آخر بغض النظر عن موارد الفريد وقت الحصول على هذا المرتب . ولاشك أن التأمين الاجتماعي هو أهم الوسائل الثلاث بكثير وهو مقترح هنا بصورة تجعله شاملا الى أكبر حد ممكن . ولكن بينما يندر التأمين الاجتماعي ، بل يجب ، أن يكون الوسيلة الرئيسية لضمان الدخل ، فإنه لا يمكن أن يكون الوسيلة الوحيدة بل يجب تكليها بمساعدات أهلية وتأمين اختياري .

وأما المساعدات الأهلية فمعناها منح اعانات نقدية بشرط اثبات العوز عند طلبها بغض النظر عن سبق دفع اشتراكات وتختلف قيمتها باختلاف ظروف الفرد الخاصة وتقوم بدفعها وزارة المالية . وهذه المساعدات هي ملحق لا بد منه للتأمين الاجتماعي مهما يكن مدى سريانه .

وعلاوة على هاتين الوسيلتين هناك مجال أيضا للتأمين الاختياري . والغرض من التأمين الاجتماعي والمساعدات الأهلية كوسيلتين تنظمهما الدولة هو ضمان دخل أساسي لعيشة الكفاف طالما كان الفرد في الخدمة ، ولكن متى ما يسد الدخل الفعلي وبالتالي مستوى المعيشة والنفقات تختلف اختلافا عظيما باختلاف طبقات الشعب . والعمل على توفير ما يكفي لهذه النفقات العالية هو من اختصاص الفرد ذاته أو بمعنى آخر يتعلق بالحرية الشخصية والتأمين الاختياري . ومن واجب الدولة أن تحدد إعاناتها بحيث ترك مجالاً لهذا التأمين الاختياري وتشجيعه . ومشروع التأمين الاجتماعي هو أهم وأعظم ركن في هيكل الضمان الاجتماعي ، ولذلك فهو يشغل أكبر حيز من هذا التقرير ، ولكن المشروع العام يتضمن بجانب ذلك المساعدات الأهلية والتأمين الاختياري .

٣٠٣ - مبادئ ستة للتأمين الاجتماعي : يقوم مشروع التأمين الاجتماعي باعتباره الركن الأساسي في هيكل الضمان الاجتماعي على مبادئ ستة رئيسية :

- ( ١ ) اعانات متساوية .
- ( ٢ ) اشتراكات متساوية .

(٣) ادارة موحدة .

(٤) اعانات كافية .

(٥) تعميم شامل .

(٦) تقسيم الشعب الى فئات أو طبقات .

٣٠٤ — اعانات متساوية : يقضي المبدأ الرئيسى الأول فى مشروع التأمين الاجتماعى بضمان اعانات متساوية للجميع بغض النظر عن مبلغ ما فقدته الشخص من دخل بسبب التعطل أو العجز أو التقاعد . ولا يستثنى من هذه القاعدة الاحالات العجز المزمع الناشئ عن اصابة أو مرض بسبب العمل . وهذا المبدأ مبنى على ما للتأمين الاختيارى من مكان وأهمية فى الضمان الاجتماعى ، وبه يتميز المشروع المقترح لبريطانيا عن مشروعات الضمان فى المانيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ومعظم الممالك الأخرى ما عدا نيوزيلاندا الجديدة . فالاعانة واحدة متساوية فى جميع حالات انقطاع الدخل وهى حالات التعطل والعجز والتقاعد . أما فى حالتى الوضع والترمل فهناك إعانات وقتية من فئات أكبر .

٣٠٥ — اشتراكات متساوية : المبدأ الرئيسى الثانى من مبادئ المشروع هو ان الاشتراك المطلوب من الشخص المؤمن عليه أو صاحب العمل الذى يستخدمه هو واحد بغض النظر عن الدخل او الموارد . أى ان جميع الأشخاص المؤمنين سواء أكانوا أغنياء أم فقراء سيدفعون اشتراكات واحدة مقابل مزايا واحدة . أما أصحاب الموارد الأكبر فسوف لا يدفعون أكثر من ذلك الا بقدر ما يدفعونه لوزارة المالية باعتبارهم دافعى ضرائب وبالتالي كجزء مما تدفعه الدولة لصندوق الضمان الاجتماعى . ومن هذه الناحية يختلف المشروع المقترح لبريطانيا عن المشروع الذى أشتئ حديثا لنيوزلاندا الجديدة والذى يحدد الاشتراكات تبعا لمقدار الدخل بحيث يمكن اعتبارها فى المواقع ضريبة دخل مخصصة للخدمة معينة . وكذلك سيكون الاشتراك فيما عدا حالة واحدة متساويا بغض النظر عن درجة الخطر الذى يتعرض له بعض أفراد معينين أو صناعات معينة . والاستثناء المشار اليه هو الخاص بالصناعات التى تتعرض للاخطار أكثر من غيرها ، وضرورة الحصول منها

على جزء من نفقات إعانات ومعاشات العجز الناشئ عنها وذلك بفرض ضريبة خاصة على أصحاب الصناعات بنسبة درجة التعرض للخطر ومجموع أجور العمال فيها (انظر الفقرات ٨٦ و ٩٠ و ٣٦٠) .

٣٠٦ - توحيد المسؤولية الإدارية: المبدأ الثالث الرئيسى هو الخاص بتوحيد المسؤولية الإدارية وما يترتب على ذلك من كفاءة فى الإدارة واقتصاد فى النفقات، فسيقوم كل فرد بدفع اشتراك واحد اسبوعى نظير جميع المزايا التى يحصل عليها . وسيكون فى كل منطقة مكتب تأمين يتولى شؤون التأمين على اختلاف أنواعها وستختلف الطرق التى تتبع فى دفع الإعانات النقدية المختلفة باختلاف ظروف الشخص المؤمن عليه، كأن يكون الدفع فى منزله أو أى مكان آخر كما تقضى الضرورة، وتجمع الاشتراكات كلها فى صندوق تأمين واحد تدفع منه سائر الإعانات ومزايا التأمين على اختلاف أنواعها .

٣٠٧ - كفاية الإعانة : يقضى المبدأ الرابع بأن تكون الإعانة وافية من حيث قيمتها ومدة صرفها . والمقصود بالإعانة المنسوية المقترحة أن تكون كافية بدون أى مورد آخر لسد الحد الأدنى من نفقات المعيشة فى الحالات العادية وهى وإن تكن تترك مجالاً لزيادة مورد التأمين بوسائل اختيارية فإنها لا تدخل ذلك فى حسابها فى أية حالة من الحالات . وقد لوحظ أيضاً أن تكون الإعانة كافية من حيث ملتها أعنى أنها فيما عدا حالات الطوارئ الوقتية تستمر على معدل واحد بغض النظر عن موارد الشخص طالما كانت الحالة اليها قائمة، مع احتمال تعديل شروطها بما قد تقضى به استطالة مدة التعطل وانقطاع الأجر .

٣٠٨ - التعميم : المبدأ الخامس الرئيسى هو أن يكون التأمين عاماً شاملاً من حيث الأشخاص وحاجاتهم بحيث لا يترك للمساعدات الأهلية أو التأمينات الاختيارية معالجة أى خطر من الأخطار العادية التى تتعرض لها حياة الإنسان والتى هى من الذبوع بحيث يجب أن يتناولها التأمين الاجتماعى .

فالمساعدة الأهلية تمنح على أساس درجة العوز والتحرى عن الموارد وهى من هذه الناحية قد لا تشجع على التأمين الاختيارى أو الادخار . والتأمين الاختيارى من الجهة الأخرى لا يضمن أن يفى بالفرض فى جميع الأحوال . أضف إلى ذلك

أن التأمين الاجتماعى بالنسبة للحاجات المادية الشائعة (كصاريف الجنازات مثلا) التى يصح أن تكون موضوعا للتأمين الإلزامى هو أرخص بكثير من التأمين الاختيارى .

٣٠٩ - تقسم الشعب إلى طبقات : المبدأ الرئيسى السارى هو أن التأمين الاجتماعى بينا هو موحد وشامل للجميع على حد سواء ، يجب أن يراعى اختلاف طرق المعيشة التى تسير عليها طبقات الشعب المختلفة وهم : طبقة من يعتمدون فى معاشهم على اجور يحصلون عليها بمقتضى عقد استخدام ، وطبقة من يرتزقون بوسائل أخرى ، وطبقة من يقومون بتأدية خدمات حيوية بلا مقابل مثل ربات المنازل ، وطبقة من تقل أعمارهم عن سن العمل ، وطبقة من تجاوزوا سن العمل . ولا يقصد بعبارة "تقسم الشعب إلى طبقات" هنا إلا الدلالة على موازنة التأمين وتنسيقه ، بحيث يلائم الظروف الخاصة بكل طبقة من هذه الطبقات فى مجموعها والحاجات الموهبة الخاصة بكل فرد من أفرادها . ولكن طبقات التأمين ليست طبقات اقتصادية أو اجتماعية بحسب معنى الكلمة العادى ، فان مشروع التأمين هو واحد لجميع المواطنين بغض النظر عن دخلهم .

### أفراد الشعب وحاجاتهم

٣١٠ - ست طبقات شعبية : إن الهدف الأول لمشروع الضمان الاجتماعى هو الشعب وحاجاته . وينقسم الشعب البريطانى من وجهة نظر الضمان الاجتماعى إلى ست طبقات رئيسية يمكن الإرشاد إليها باختصار كما يأتى :

(١) الأجراء (٢) المرتزقون بوسائل أخرى غير الاستخدام (٣) ربات المنازل (٤) آخرون فى سن العمل (٥) الذين لم يصلوا الى سن العمل (٦) المتفاعدون فوق سن العمل . والتعريف الدقيق لكل طبقة من هذه الطبقات والحدود الفاصلة بينها وكيفية الانتقال من واحدة إلى أخرى قد بحثت بالتفصيل فى الفقرات ٣١٤ - ٣١٩ . وقد أوضحنا فى الجدول رقم ١٦ العدد التقريبى لكل طبقة ودرجة استفاع أفرادها بالتأمين فى الحالات المبينة فى الفقرة التالية . فهناك حاجات عامة كالعلاج الطبى ومصاريف الجنازات تشترك فيها جميع الطبقات . زد على

ذلك أن أفراد الطبقة الخامسة ( أى الذين تقل أعمارهم عن سن العمل ) يحتاجون إلى مرتبات أولاد . والذين من الطبقة السادسة ( الذين تجاوزوا سن العمل ) يحتاجون إلى معاشات . وهاتان طبقتان لا يمكن مطالبتهما بدفع اشتراكات تأمين . أما الطبقات الأربع الأخرى فلهم حاجات مختلفة سيتناولها التأمين بمقتضى اشتراكات يدفعونها هم أنفسهم أو تدفع عنهم . والطبقة الأولى (الأجراء) يحتاجون علاوة على العلاج الطبي ومصاريف الدفن والمعاش إلى ضمان ضد انقطاع الدخل بالتعطل أو العجز مهما يكن سببه . أما أفراد الطبقة الثانية أى الاشخاص الذين يحصلون على أرزاقهم بوسائل أخرى غير الاستخدام فليسوا في حاجة إلى التأمين ضد ضياع الاستخدام ولكنهم علاوة على العلاج الطبي ومصاريف الجنائز والمعاش يحتاجون إلى ضمان ضد ضياع الدخل أو انقطاعه بسبب العجز . أما أفراد الطبقة الثالثة (ربات المنازل) فانهم وإن كن لا يحتاجون إلى تعويض عن الدخل بسبب العجز أو غيره لأنهم غير مرتقات فانهم علاوة على الحاجات المشتركة العامة من علاج طبي ومصاريف جنائز ومعاش ، لمن حاجات خاصة تتعلق بالزواج أما الطبقة الرابعة ( المعبر عنهم بالآخرين في سن العمل ) فهى طبقة غير متجانسة لا يبقى فيها لمدة طويلة من الحياة إلا أفراد قلائل نسبيا وهم جميعا يحتاجون إلى العلاج الطبي ومصاريف الجنائز ومعاش التقاعد كما يحتاجون إلى التأمين من خطر اضطرابهم للبحث عن وسيلة جديدة للارتزاق .

## الجدول

طبقات الضمان الاجتماعي وعدد

علاقته	الأحكام الخاصة بالاشتراك	عددتها بالمليون	الطبقة
مزايا			
العلاج			
الطبي			
×	اشتراك أسبوعي على دقترالاستخدام	١٨,٤	(١) الأجراء ... ..
×	اشتراكات على تذكرة عمل	٢,٥	(٢) المرتزقون بوسائل أخرى
×	تأمين للزواج بمقتضى بوليسة خاصة	٩,٣ (١)	(٣) ربات المنازل ... ..
×	اشتراكات على ضمان	٢,٤	(٤) آخرون في سن العمل ...
×	لا يدفع اشتراك	٩,٦ (ز)	(٥) أقل من سن العمل ...
×	اشتراكات خلال سن العمل	٤,٣	(٦) المتقاعدون في سن العمل
		٤٦,٥	

(١) النساء المترزقات المترزقات ويبلغ عددهن  $\frac{1}{4}$  مليون محسوبات ضمن الطبقة الشالكة ولن

(ب) بعد مضي ١٣ أسبوعا من ابتداء المرض .

(ج) إن كن مرتزقات وغير معفيات .

(د) » » حتى ولو كن معفيات .

(هـ) إن منح قبل بلوغ سن التقاعد وكان أكبر من معاش التقاعد .

(و) تشمل منه كبدل نقل وسكن حيث يتعدى الحال ذلك .

(ز) حدد الطبقة الخامسة محسوب بناء على السن الأدنى الحالى لترك المدرسة وهي ١٤ سنة —

رقم ١٦

أفرادها في بريطانيا في يوليو سنة ١٩٣٩

مزايا أخرى	بمشروع التأمين					
	التأمين					
	معاش عجز بسبب إصابة العمل	إعانة تدريب (ر)	إعانة تعطل	إعانة عجز	معاش تقاعد	منحة لعارف الجنائز
بدل انتقال وسكن منحة صناعية	×	-	×	×	×	×
-	-	×	-	×	×	×
منحة عند الزواج ، إعانة وضع (د)	ج -	×	ج -	ج -	×	×
ومنحة إعانة ترميل. إعانة حضانية. إعانة طلاق	-	×	-	-	×	×
-	-	-	-	-	×	×
-	×	-	-	-	×	×

فاخلات في الطبقتين الأولى والثانية .

٣١١ - ثمانية أسباب أولية للعوز : إن الحاجات الأولية التي يتناولها التأمين الاجتماعي هي ثمانية أنواع باعتبار أن حاجات المرأة المتروجة المنوعة هي حاجة واحدة ، كما يدخل ضمن هذه الأنواع الثمانية مراتبات الأولاد ( الترام أ ) والعلاج الطبي العام والخدمة الصحية لاعادة القدرة على العمل ( الترام ب ) . وقد بينا هذه الحاجات فيما يلي ولكل منها في الضمان الاجتماعي إعانة أو إعانات تأمين خاصة . أما "المساعدة" فقد تشترك في معالجة كل حاجة من هذه الحاجات عند ما تكون إعانة التأمين غير كافية أو غير متوفرة لسبب من الأسباب .

### التعطل :

أو بعبارة أخرى عدم استطاعة الشخص الحصول على العمل الذي يعتمد عليه في حياته والذي يليق له جسمانيا . هذه الحالة تعالج بإعانة بطالة مع منح بدل انتقال وسكني إذا لزم الحال .

### العجز :

أعني عدم استطاعة الشخص وهو في سن العمل الاستمرار في مزاولة مهنته التي يرتزق منها بسبب المرض أو الإصابة . وفي هذه الحالة يحصل على إعانة عجز أو معاش إصابة .

### ضباغ مورد الارتزاق :

في حالة شخص غير مستخدم . هذا يعالجه التأمين بإعانة تدريب .

### التقاعد :

عن العمل ( الاستخدام أو غيره ) بسبب الشيخوخة وبنال الشخص في هذه الحالة معاش تقاعد .

### حاجات المرأة المتعلقة بالزواج :

(٢) الوضع : منحة في جميع الحالات يضاف اليها في حالة المرأة العاملة اعانة وضع لمدة معينة قبل الوضع وبعده .

(٣) تعطل أو انقطاع دخل الزوج بسبب البطالة من العمل أو العجز أو التقاعد : تحصل الزوجة على جزء اضافي في اعانة أو معاش زوجها .

(٤) الترميل : اعانات مختلفة بحسب الظروف منها اعانة ترميل مؤقتة الى أن تسوى حالة الأرملة المختصة ثم اعانة حضانية أن كانت قائمة بحضانية أطفال واعانة تدريب أن لم يكن لها أطفال يحتاجون لرعايتها .

(٥) الطلاق : أى انقطاع مورد الزوج عنها بانفصال شرعى أو بهجره اياها هجرا مشبها . هذه الحالة تعالج باعانات ترميل مناسبة سواء كانت إعانة طلاق أو إعانة حضانية أو إعانة تدريب .

(٦) العجز عن إداء الواجبات المنزلية : إعانة نقدية في حالة المرضى بكثرة من العلاج .

مصاريق الجنائز : في حالة وفاة الشخص نفسه أو من يكون مسئولاً عنه منحة مالية .

الطفولة : مرتبات الأولاد ( ان كانوا منتقلين للتعليم ) الى سن ١٦ .

المرض أو العجز عن العمل : علاج طبي بالمنزل أو بالمستشفى للشخص أو لاسئول عنهم وذلك بخدمة صحية شاملة وتهيئة الشخص لعمل بعد العلاج .

٣١٢ - حاجات أخرى : إن الحاجات المذكورة في الفقرة ٣١١ هي من الشبوع بحيث يصح أن يكون موضوعا واضحا من الموضوعات التي يتناولها التأمين الإلزامى بالعلاج. وهناك معضلة تكاد تكون معضلة تاريخية الى حد ما وهي الخاصة بحالات الوفاة بسبب إصابات العمل أو الأمراض الناشئة عنه وهل يجب أن تعالج مثل هذه الحالات بمنحة صناعية من صاحب العمل ؟ كذلك هناك حاجات واطار أخرى كثيرة هي من الذبوع حيث يصح أن تكون موضوعا مناسباً للتأمين الاختياري كما هو المتبع بشأنها في الوقت الحاضر بدرجات مختلفة ، ومنها حالات مزوعة من الطوارىء التي يتناولها الآن التأمين على الحياة ومنهر الزواج . هناك كذلك اخطار الحريق والسرقات وحوادث المرور كما هناك نفقات استثنائية كنفقات الاجازات والتعليم .

٣١٣ - تفسير بعض الاصطلاحات : قبل أن نعرف بالضبط الطبقات التي يجب أن يقسم إليها الشعب افترض الضمان الاجتماعي ، لا بد لنا من أن نفسر المعنى المقصود من ثلاث كلمات : فأولا كلمة " استثناء " معناها أن فئات معينة من الأشخاص ليسوا ضمن طبقة معينة كانوا يعتبرون منها لولا هذا الاستثناء . والاستثناء عام وليس فرديا بحيث أنه يتضمن تغييرا في تعريف الطبقة كليا . أما " الاعفاء " فعناه أن شخصا ولو أنه تابع لطبقة معينة إلا أنه معفى بصفة الفردية من دفع الاشتراكات الخاصة بتلك الطبقة . وإذا كان هذا الشخص عاملا فإن صاحب العمل الذي يعمل عنده يتحمل ملزما بدفع الاشتراكات ولكن هذه الاشتراكات لا تدخل في الحساب عند الحكم على مدى ما يستحقه العامل من اعانة . أما الكلمة الثالثة وهي " مسامح " فعناها أن الاشتراكات التي كان مفروضا في الحالات العادية أن يدفعها العامل وصاحب العمل ( ان وجد ) ليست مطلوبة وإنما تحسب كأبها مدفوعة تقيما لشروط الاشتراك اللازم توافرها عند صرف الاعانات . والمسامحة تكون عادة في الحالات التي يثبت فيها العامل أنه متعطل أو عاجز عن العمل . وقد عالجنا الاعفاء والمسامحة بأكثر تفصيل في الفقرتين ٣٦٣ و ٣٦٤ .

٣١٤ - المستخدمون أو الأجراء ( الطبقة الأولى ) : تشمل هذه الطبقة بصفة عامة الأشخاص الذين يعتمدون في معاشهم على أجور يداؤنها بمقتضى عقد استخدام إما في ذلك الصبيان في دور التمرين ( apprenticeship ) وحدود هذه الطبقة الدقيقة قابلة للتعديل والتسوية باستثناء أو ادخال بعض عناصر معينة . كذلك سيكون هناك بعض اعفاءات أى أن اشخاصا ممن يمارسون أعمالا تضعهم ضمن الطبقة الأولى سيعفون من دفع الاشتراكات مع استمرار أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم في أداء الاشتراكات المطاوعة عنهم . وسيكون لدى كل شخص من هذه الطبقة دفتر استخدام يقدمه لصاحب العمل للتحقق طوابع التأمين عليه . والاستثناء الرئيسي المقترح هو النخاص بالاستخدام العائلي أعنى استخدام شخص من العائلة لشخص آخر من نفس العائلة ، وسيكون هذا مظهرا جديدا للقاعدة المتبعة في الوقت الحاضر بشأن اعفاء الآباء والبنين والبنات ومن اليهم بمقتضى أحكام التأمين ضد البطالة في الزراعة ، والمقصود به منع المطالبة باعانات بدون وجه حق . والأشخاص المستثنون من هذه الطبقة يعتبرون من الطبقة الثانية .

وسيعطى الأشخاص التابعون للطبقتين الثانية والرابعة والذين يعملون بعقد استخدام بصفة مؤقتة حق المطالبة بالاعفاء من اشتراكاتهم الخاصة . كذلك سيعطى أشخاص الطبقة الثالثة الذين يرتبطون بحمل من هذا النوع حق الحصول على الاعفاء طالما كانوا يرغبون في ذلك . وسيقدم الأشخاص المعفون بطاقة خاصة لصاحب العمل لكي يلحق عليها طوابع اشتراك التأمين الخاص به .

( ١ ) سوف لا يستثنى المستخدمون بحجة أن وظيفتهم ثابتة وتتحول لهم حق المعاش فالأساس الذي يقوم عليه الضمان الاجتماعي هو وجوب اشتراك الجميع اشتراكا إجباريا بغض النظر عن درجة تعرضهم للتطوّر شخصيا . ففي حالة رجال القوات المسلحة ستتبع إجراءات خاصة بشأن اشتراكاتهم تحوّل لهم حق الحصول على مزايَا المشروع عند عودتهم إلى الحياة المدنية . وفيما يتعلق برجال البحرية التجارية ستتبع كذلك إجراءات خاصة بالاشتراكات مناسبة لشروط استخدامهم .

( ٢ ) لن يكون هناك أي استثناء للمستخدمين أو العمال على أساس حد معين من الأجر .

( ٣ ) سيظل حق الأشخاص الذين يتجاوزون سن العمل في المطالبة بالاعفاء متى بدأ العمل بالمبدأ الذي يقرر عدم جواز منح المعاش إلا عند التقاعد عن العمل ومع إعطاء الرجال الذين يصلون إلى سن ٦٥ والنساء اللواتي يصلن إلى سن ٦٠ حق الاختيار بين الاستقرار في العمل ودفع الاشتراك أو التقاعد بمعاش في أي وقت بعد ذلك .

أما فيما يتعلق بالأشخاص الذين لا يمكن اعتبارهم من الوجبة الفنية أنهم يعملون بعقد استخدام ولكنهم يستغلون فملا لحساب صاحب العمل ( كقاولي العمال اليدويين والذين يعملون بمنازطهم لحساب شخص آخر والمرضات التخصصيات ) وهل من الأصوب اعتبارهم من الطبقة الأولى وبذلك يؤمن عليهم ضد البطالة ، أو التأمين عليهم بمشروعات خاصة تتفق وظروفهم الخاصة ، فهذا أمر يحتاج إلى تحريات أخرى ، ففي حالة طائفة معينة من هذه الطوائف وهي طائفة المرضات مثلا فإنه علاوة على أنهن يعملن بعض الأحيان بمقتضى عقد استخدام وأحيانا لا يعملن بمقتضى أي عقد ، فإن طبيعة عملهن وتعرضهن للعدوى وما يلزم واجباتهن من الاستعجال بحيث قد يدعون للعمل ليل نهار ، مما يجعل من المحتمل

احتياجهم الى فترات للراحة والاستجمام وبالتالي للتأمين ضد البطالة . كذلك معضلة صيادى السمك الذين يزاولون مهنتهم بالتصيب أو الحصة وائتمان عليهم بمشروع خاص مما يستحق البحث . وكما سبقت الاشارة سيعتبر الصيوان تحت التمرين من الطبقة الأولى بصفة عامة ولكن لا بد من تحديد اشتراكاتهم بقواعد خاصة ( الفقرة ٤٠٨ ) .

٣١٥ - الذين يرتقون بغير الاستخدام ( الطبقة الثانية ) : هؤلاء هم غالباً الذين يعملون للربح ولا يتبعون الطبقة الأولى - وسيكون معظمهم من الأشخاص الذين يعملون بأنفسهم ومنهم أصحاب الدكاكين والبائون الجوالون والزراع وأصحاب الملكيات الصغيرة والبستانيون وصيادو السمك بالحنية والمثلون المحترفون أو الغواة ومن إليهم من الفنانين والذين يقومون بخدمات خاصة والعمال الذين يشتغلون بمنازلهم بمعاوقات خاصة . كذلك سيكون بينهم الأشخاص الذين وإن كانوا من الوجهة الفنية مرتبطين بعقد استخدام فإنهم سيشتنون من الطبقة الأولى على أساس الاستخدام العائلي . وفيما عدا الحالات الخاصة المشار إليها بوجوب دراستها بالفقرة السابقة فإن الأشخاص الذين يرتقون بغير طريق الاستخدام سوف لا يؤمن عليهم ضد البطالة . وسيدفع أفراد الطبقة الثانية اشتراكاتهم على تذكرة عمل occupation card فإذا ترك شخص من الطبقة الثانية حرفه المستقلة والتحق بعمل مؤتمت عليه ضد البطالة فإنه ينتقل بذلك الى الطبقة الأولى وبمرور الزمن يكون له حق في إعانة البطالة علاوة على مزايا الطبقة الثانية الأخرى . وإذا التحق بهذا العمل بصفة مؤقتة فيصرح له بالعمل كشخص معفى أى أن صاحب العمل هو الذى يدفع اشتراكه فقط أما العامل نفسه فلا يدفع اشتراكاً خاصاً بالبطالة ولا يكون له حق في إعانة البطالة . وعلى تقيض ذلك الشخص الذى مهنته الرئيسية الأشتغال بموجب عقد استخدام ولكنه يعمل أيضاً لحسابه الخاص سواء بطريقة ثابتة أو منقطعة يجوز له الحصول على الإعفاء من اشتراكات الطبقة الثانية . كذلك يجوز للأشخاص من الطبقة الثانية أن يطالبوا بالإعفاء على أساس أن دخلهم يقل عن حد معين ٧٥ جنيتها في السنة مثلاً ( النقرة ٣٦٣ )

٣١٦ - رباب المنازل ( الطبقة الثالثة ) : هؤلاء هن النساء اللواتى فى سن العمل ويقمن مع أزواجهن . وكل ربة منزل تراول عملاً سواء بأجر أو بغير أجر

سيكون لها حق الاختيارين أن تؤدي الاشتراك بالطريقة العادية في الطبقة الأولى أو الثانية كما يكون الحال، أو أن تستمر في العمل كشخص معنى أي أنها لا تدفع اشتراكها الخاصة .

٣١٧ - أترون في سن العمل ( الطبقة الرابعة ) : هؤلاء هم بصفة عامة طلبة المدارس الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة والنساء غير المتزوجات القائمات بالخدمة المنزلية بدون مقابل والأشخاص من ذوي الإيراد الخاص والأشخاص العاجزون عن العمل بسبب فقد البصر أو أي عجز جسماني آخر وليس لهم الحق في مزايا مشروع التأمين الاجتماعي . وهذه الطائفة الأخيرة سيتناقص عددها مع مرور الزمن ، فإن فقد البصر وأنواع العجز الجسماني الأخرى ستحدث في أغلب الحالات بعد أن يكون الشخص قد أدى بعض اشتراكات التأمين التي تخول له حق الحصول على إئانة عجز . أما في بدء المشروع فسيكون هناك عدد من الأشخاص الذين أصيبوا بعجز قبله . والأشخاص الذين يتناولون الآن إعانات أو معاشات تأمين من طبقات أخرى سيعاملون بعد تنفيذ المشروع باعتبارهم تابعين لتلك الطبقات لا للطبقة الرابعة . والذين في حالة عجز أو معاهد عجز سيعاملون طبقاً لإجراءات خاصة تناسب وكل حالة . أما باقي الأشخاص التابعين للطبقة الرابعة فسيكون لدى كل منهم "تذكرة ضمان" Security card يؤديون اشتراكاتهم عليها ، إلا إذا انتقلوا الى طبقة أخرى وفي هذه الحالة يتحتم عليهم أن يقدموا تذكرة الضمان ليحصلوا بدلا منها على دفتر استخدام أو تذكرة مهنة .

وسيكون لأشخاص الطبقة الرابعة حق المطالبة بالإعفاء من الاشتراكات على أساس أن دخلهم السنوي يقل عن حد معين أي ٧٥ جنيا مثلا (أنظر الفقرة ٣٦٣)

٣١٨ - الذين تقل أعمارهم عن سن العمل ( الطبقة الخامسة ) : تشمل هذه الطبقة جميع من تقل أعمارهم عن ١٦ سنة ويكونون مقطعين للتعليم الإلزامي أو الاختياري .

٣١٩ - المتقاعدون الذين تزيد أعمارهم عن سن العمل ( الطبقة السادسة ) : سن التقاعد الدنيا طبقا لتأمين المعاشات الاجتماعي المقترح هي ٦٥ للرجال و ٦٠ للنساء ولكن الذين يظلون في العمل بعد هذه السن يستمرون في دفع الاشتراكات بالطريقة العادية ويعاملون كتابعين للطبقة الأولى أو الثانية كما تكون الحال .

## مزاي التامين واعاناته الأخرى

٣٢٠ — إعانة ، معاش ، منحة ، مرتب : "إعانة" معناها مساعدة مالية أسبوعية تستمر في الغالب طالما كانت الحاجة التي دعت إليها قائمة كإعانة البطالة وإعانة العجز وإعانة الحضانة ، ولكنها تمنح أحيانا لمدة محدودة كإعانة التدريب أو الوضع أو الزمّل . "معاش" معناه مبلغ أسبوعي على أساس نقد القوة على العمل بصفة دائمة أو مستطيلة بسبب التقدم في السن ( معاش التقاعد ) أو بسبب إصابة أو مرض ناشئ عن العمل ( معاش الصناعة ) . "منحة" معناها مبلغ يدفع مرة واحدة لغرض معين كالزواج أو الوضع أو النقل أو مصاريف الجنازة أو بمناسبة حدوث إصابة عمل قائمة أو مرض ناشئ عن العمل يؤدي إلى الوفاة . "مرتب" مبلغ أسبوعي يدفع لشخص يوليه المؤمن كرتب الأطفال أو مرتب العائل الذي يضاف إلى إعانة البطالة أو العجز بالنسبة للأولاد الذين تجاوزوا سن الطفولة .

٣٢١ — عدم الجمع بين الإعانة أو المعاش : فيما عدا الاستثناء المقترح في الفقرة ٣٢٣ الخاص بمعاش العجز الجزئي الناشئ عن إصابة أو مرض بسبب العمل ، لا يجوز الجمع بين الإعانة والمعاش في وقت واحد من صندوق التأمين الاجتماعي . غير أن الحصول على إعانة أو معاش يمكن أن يكون مقترنا بالحصول على منحة أو مرتب .

٣٢٢ — شروط الإعانة الكاملة : إن الفئات المقترحة فيما يلي للإعانات ومزايا التأمين ومدتها هي لأشخاص لم الحظ في إعانات ومزايا كاملة . وقد أوضحنا في الفقرتين ٣٦٧ و ٣٦٨ الآتين الشروط الواجب توافرها للحصول على المزايا الكاملة ومدى تأثير عدم توافر تلك الشروط . وعلى العموم ليس هناك ما يدعو لعدم حصول أي شخص على إعانة البطالة الكاملة مادام مستعدا للعمل أو مادام في حالة عجز .

٣٢٣ — مدة الانتظار : في حالات التعطل والعجز على اختلاف أنواعه تكون هناك فترة لمدة ثلاثة أيام أي أن الإعانة لا تدفع عن الأيام الثلاثة الأولى من التعطل أو العجز إلا إذا بلغت المدة في مجموعها أربعة أسابيع .

٣٢٤ - الاعانة الزوجية والفردية ومعاش التقاعد : ستكون اعانة المعطل والعجز وكذلك معاش التقاعد من فئتين ، فللرجل وزوجه (اعانة زوجية أو معاش مشترك) وللشخص الواحد (اعانة فردية أو معاش فردي). ولو أن الاعانة الزوجية أو المعاش المشترك يدفع عادة لواحد من الاثنين أى للزوج أو الزوجة فإن المبالغ يعتبر قسمة بين الاثنين . فاذا حدث أن انفصل الرجل وزوجه أحدهما عن الآخر وهما في حالة الحصول على معاش تقاعد مشترك فإن المعاش يقسم بينهما بالتساوي . أما زوجة الرجل المتطل أو العاجز فتعتبر شريكة له في الاعانة الزوجية التي تدفع له ( ان كانت هي لا تقوم بعمل مربح) وليس باعتبارها أحد الافراد الذين يعولهم والذين يحصل بالنسبة لهم على زيادة في الاعانة أو على مرتب .

٣٢٥ - مرتب العائل : إن كان الشخص ( رجلا كان أو امرأة ) الذي يحصل على اعانة تدریب يعول شخصا آخر قاطنا معه ويزيد عمره عن السن المقررة لمرتب الطفولة ولا يؤدي عملا مربحا بل يعتمد على معيشته على الشخص المذكور، فيضاف الى الاعانة مرتب خاص بالشخص المعول طبقا للوائح التي قد تنص على وجوب سبق تسجيل الأشخاص الذين يعالون مع تعريف الاعالة وتحديداتها .

ملحوظات - : ( ١ ) مرتب العائل ليس قاصرا على البالغين ، ولذلك فقد يشمل البالغين ومن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢١ سنة ، فقد انضج من البحث الخاص بتفقات المعيشة في الفقرات ٢١٧ - ٢٢٦ أنه ليس هناك فرق جوهري بين تكاليف مقومات الحياة العادية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢١ سنة والذين تزيد أعمارهم على ذلك .

( ٢ ) عبارة "عمل مربح" المستعملة هنا قابلة لتحديد مدلولها بصفة أدق بحيث تين درجة العمل التي تخرج صاحبها من فئة الأشخاص الذين يعولهم آخرون فالمتبع في الوقت الحاضر بالنسبة لمرتب العائل في التأمين ضد البطالة هو أن الشخص لا يعتبر معولا إذا كان يربح ما يوازي مرتب الاعالة ، فهل تتفق هذه القاعدة مع المشروع الجديد أم الأصوب وضع قاعدة جديدة تميز للشخص المختص أن يطلب الإعفاء من دفع الاشتراك أو لا تميزه ذلك ؟ هذه نقطة جديرة بالبحث .

( ٣ ) توجد في مشروع التأمين ضد البطالة الحالي أحكام وتواعد متعددة لإثبات مسألة الاعالة ، فان تركت هذه النقطة بلا قرار حاسم الى ما بعد قيام حالة من

هذه الحالات فأغلب الظن اننا سنصلدم بهذه الإجراءات المعقدة، ولذلك يحسن من الآن وضع قاعدة صريحة تقضى بأن يكون هناك تسجيل سابق لاسيما للأشخاص الذين يعولهم الشخص المؤمن، وهذا الاقتراح يثير مسائل ادارية عديدة تتطلب بحثاً أوفى .

٣٢٦ - إعانة البطالة : هذه إعانة أسبوعية تستمر بغض النظر عن حالة الشخص المالية طالما هو في سن العمل وطالما كان عاطلاً رغم استعداده للعمل، وإنما يشترط لاستمرار الاعانة بعد أن يكون الشخص قد حصل عليها بدون شرط أو قيد لمدة معينة أن يلتحق الشخص بعمل أو مركز من مراكز التدريب . أما الحصول على إعانة التعطل لأجل غير مسمى فيشترط فيه أن يكون للشخص الحق في الإعانة الكاملة، أعنى أنه يكون قد قام بأداء الاشتراطات المطلوبة طبقاً للفقرتين ٣٦٦ و٣٦٧، وكما هو المتبع في الوقت الحاضر مستظل الاعتبارات التي تحرم الشخص من هذا الحق سارية وهي : رفض العمل والفصل لسوء السلوك أو ترك العمل بلا مبرر، والأشخاص الذين يستمرون في العمل بعد بلوغ سن المعاش يكون لهم حق الحصول على إعانة بطالة ولكن الى مدة محدودة .

٣٢٧ - مدة الإعانة غير المقيدة بشرط : المدة العادية لإعانة البطالة غير المقيدة بشرط هي ستة شهور مع مراعاة ما يأتي :

( أ ) قد تزداد المدة بصفة عامة بقرار من وزير الضمان الاجتماعي على أساس الكساد العام .

( ب ) قد تنص اللوائح على مدة أقصر بالنسبة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن سن البلوغ .

( ج ) يجوز للرجال الذين ساهموا في دفع الاشتراكات بصفة منتظمة ونالوا إمانات بسيطة أن يطالبوا بإعانة العطلة غير الشرطية عن أيام إضافية، وهذه الإعانة لاتصرف إلا للأشخاص الذين يثبتون عطالهم مع إبداء استعدادهم للاشتغال في عمل مناسب يرضع عنهم .

ملحوظة - الاقتراح ( ج ) الخاص باستوار المطالبة بالايام الإضافية طبقاً لمشروع التأمين العام ضد العطلة هو نظام وقفي قابل لإعادة النظر في صلاحيته في الظروف الجديدة .

٣٢٨ — الاعانة الشرطة غير المحدودة: لكل شخص استنفد إعانته غير الشرطة ويحوله الاستيلاء على الإعانة الكاملة، أن يستمر في قبض اعانة العتلة دون تحمى دخله بشرط قبوله الحضور إلى العمل أو إلى مركز التدريب عند الطلب .

٣٢٩ — مصاريف الانتقال والسكنى : يرصد مبلغ تصرف سلف منه للأشخاص الذين يتقلون للعمل أو للتدريب في جهات بعيدة عن بيوتهم الحالية بحيث تسد كل أو بعض هذه المصاريف على أن تنظم طريقة الصرف بالتعليمات اللازمة .

٣٣٠ — إعانة العجز : يستحق هذه الاعانة الأسبوعية الأشخاص المذكورون في الطبقتين ١ و ٢ المتمتعون بالإعانة الكاملة (نقرة ٣٦٧) ما داموا عاجزين عن العمل لأى سبب، وذلك الى أن يبلغوا سن التقاعد أو حتى يستبدل بها معاش العجز الناشئ عن إصابة عمل . وسوف تدفع الإعانة لكل شخص في الطبقة ١ طول مدة العجز عن العمل مع مراعاة مدة الانتظار وقدرها ثلاثة أيام المدينة في الفقرة ٣٣٣ أما أشخاص الطبقة الثانية فتدفع الاعانة لهم فقط في حالة العجز الذى يستمر أكثر من ثلاثة عشر أسبوعا، وهم أثناء تلك المدة يعالجون ولكن لا تصرف لهم اعانات نقدية كما لا يعفون من دفع اشتراكهم .

٣٣١ — حوادث العمل وأمراض الصناعة : سيشمل مشروع التأمين الاجتماعى حالات العجز أو الموت الذى ينتج عن حوادث العمل وأمراض الصناعة أى التى تنشأ عن الخدمة وأثناء تأديتها كما يشمل العجز أو الموت الذى يتسبب عن أى سبب آخر، وسيقدم العلاج الطبى للعامل المصابين أو المرضى كجزء من الخدمة الطبية الأهلية ، أما تهيئة المامل لاستئناف العمل فسوف تقدم كجزء من الخدمة العامة التى تنظمها وزارة العمل والخدمة الاجتماعية لكل الأشخاص الذين يستفيدون من هذه الخدمة بصرف النظر عن سبب عجزهم . وسوف تقوم وزارة الضمان الاجتماعى بصرف الاعانات المالية ، وستحل هذه الطريقة محل قانون نمويض العمال عن اصابات العمل ولكن ستبقى بعض فروق بين نتائج حوادث العمل والأمراض التى تنشأ عن الصناعة وبين العجز والموت المتسببين عن عوامل أخرى ، وهذه الفروق مبينة فى التقررات ٣٣٢ — ٣٣٥ الخاصة بالمعاش المستحق عن إصابة العمل وأمراض الصناعة والعجز الجزئى ومنحة الوفاة الناشئة عن العمل

وشروط الإعانة والمعاش، وسيفرض على أصحاب الأعمال في بعض صناعات معينة رسم خاص استلزم جزء من تكاليف الحوادث والأمراض الناشئة عن هذه الصناعات (فقرة ٣٦٠) وتحوى الفقرة ٣٣٦ اقتراحا بتعديل بعض أحكام قانون التعويض عن إصابات العمل فيما يتعلق بتحديد المسؤولية طبقا للقانون العام والتعويض الإجمالي وتعرف الورثة وطريقة تقدير الكسب وتوزيع منحة الوفاة .

٣٣٣ - معاش العجز الناشئ عن العمل : توقف إعانة العجز ذات الفئة الموحدة التي تصرف في حالة العجز الناشئ عن حوادث العمل وأمراض الصناعة إذا زادت مدة العجز على ١٣ أسبوعا، ويصرف بدلها من معاش العجز طول مدة العجز على أساس متوسط الكسب، وقيمة المعاش المشار إليه في حالة العجز الكامل هي ثلثا كسب المستخدم بشرط ألا تقل عن الإعانة التي كان يحصل عليها في حالة العجز العادي، وهي الإعانة المشتركة إن كان متروحا، والإعانة الفردية إن كان غير متزوج مضافا إليها مرتب العائلة على ألا تزيد الإعانة عن ٣ جنهات في الأسبوع، ولا يمنح معاش العجز الناشئ عن العمل في حالة العجز الذي يحدث بعد بلوغ الحد الأدنى لسن التقاعد، ولكن إذا منح هذا المعاش قبل بلوغ سن التقاعد وكان يزيد على معاش التقاعد فلصاحب الشأن الحق في قبض المعاش الأول مدى الحياة بدلا من المعاش الأخير، وسيساوى العازب والمتزوج في معاش العجز الناشئ عن العمل لأنه يحتسب على أساس الكسب، غير أن الحد الأدنى سيكون أعلى للرجل المتزوج لأن الإعانة مشتركة في هذه الحالة وليست فردية .

٣٣٣ - العجز الجزئي : يكون معاش العجز الناشئ عن العمل في حالة العجز الجزئي متمشيا مع نقص القدرة على العمل . ولما كان المصاب بعجز جزئي معرضا للبطالة أو المرض فله أن يطالب بالإعانة في كلتا الحالتين إذا سمحت التعليلات أن يجمع بين المعاش الجزئي وإعانة العطل عن العمل أو بين ذلك المعاش وإعانة العجز، وهذا استثناء للقاعدة العامة المنوّه عنها في الفقرة ٣٢١ التي تمنع تشابك الإعانات وتداخلها بعضها في بعض .

٣٣٤ - منحة الوفاة الناشئة عن العمل : إذا مات العامل بسبب حادث أو مرض صناعي تدفع منحة لأرملته إن وجدت، وللأشخاص الذين كان المتوفى يعولهم بصنعة جزئية أو كلية بالإضافة إلى مصاريف الجنائز ونفقة الأرملة والوصى .

وطبيعة هذه المنحة وطريقة تخصيصها يقررها وزير الضمان الاجتماعى بعد استشارة الجهات ذات الشأن، وهذه المنحة لا تدفع في حالة الوفاة التى تحدث بعد بلوغ الحد الأدنى لسن التقاعد .

٣٣٥ - لا يدخل اشراط دفع الاشتراكات في حالة الاعانات المستحقة عن إصابات العمل ولا يشترط للحصول على الاعانة أو المعاش أو المنحة في حالة العجز والوفاة الناشئين عن إصابات العمل أو أمراض الصناعة ، أن يكون العامل قد دفع عددا مميّنا من الاشتراكات ، أعنى أن الحق فيها يتوقف على كون الوفاة أو العجز قد نشأ عن حادث من حوادث العمل أو مرض من أمراض الصناعة وكان العامل يشتغل بناء على عقد عمل .

٣٣٦ - تعديلات الأحكام الحالية الخاصة بالتعويض : ستعدل الأحكام الحالية الخاصة بتعويض الاصابات والأمراض الصناعية طبقا لما يلي :

( أ ) إلغاء الحد الأقصى لأجور العمال غير اليدويين ، وسوف لا يستثنى من حق التعويض شخص ما بحجة أن كسبه يزيد على رقم معين .

( ب ) قصر التعويض الإجمالى ( أى الذى يضرَف دفعة واحدة ) على الحالات التى ترى وزارة الضمان الاجتماعى أنها فى صالح المستخدم كما لو كان العجز لا يمنعه عن كسب ما يكفى لعيشة الكفاف أو لأى سبب آخر .

( ج ) جعل النظر فى المطالبة بالتعويض للسلطة الادارية لا للسلطة القضائية ، وسيمهد فى تقدير المنح والمداشات الصناعية إلى موظفين متخصصين فى هذا العمل ، على أن يكون للعامل أو صاحب العمل أو الهيئات الممثلة للعمال أو أرباب الأعمال حق استئناف هذه التقديرات الى محاكم محلية خاصة ومكونة من ثلاثة أعضاء دائمين ( بدلا من الرئيس ومقدرى التعويض الذين يتناوبون من قاعة كما يحدث الآن فى محاكم المحكمين ) .

( د ) إعادة النظر فى مسئولية أصحاب الأعمال القانونية نظرا لازايا المقترح تحقيقها فى نظام التعويض عن الاصابات ومرضى الصناعة .

( هـ ) تكوين هيئات قانونية من أصحاب الأعمال والمستخدمين فى الصناعات الخطرة لتأدية بعض الواجبات الإدارية والاستشارية كما هو موضح

٣٣٧ - معاش التقاعد : لكل شخص من الطبقات ١ و ٢ و ٤ عند ما يبلغ سن ٦٥ للرجل و ٦٠ للمرأة أن يترك الخدمة في نظير معاش يحسب على أساس واحد لكل من الرجل العازب والمرأة غير المتزوجة وسيكون هناك معاش مشترك للرجل وامرأته عند بلوغهما سن المعاش ، وكذلك عند ما يبلغ الزوج سن المعاش وتكون المرأة لا تستغل في عمل مريح . وإذا كانت الزوجة تمشي في عمل مريح ودفعت اشتراكاتها المطلوبة فلها أن تترك الخدمة عند ما يتباغ الحد الأدنى لسن المعاش ويصرف لها المعاش بصرف النظر عن سن زوجها في ذلك الوقت . أما الزوجة التي لا تستغل في عمل مريح أو التي حصلت على إعفاء من دفع اشتراكها في حساب صندوق المعاش لا تستغلها في عمل مريح ، فلا تستطيع الحصول على معاش مادام زوجها يشتغل ولكنها تتمتع بنظام المعاش المشترك عندما يحال زوجها على المعاش .

ملحوظة - طبقا للفقرات ٢٣٣ - ٢٥٧ التي ينبغى الرجوع إليها بخصوص اقتراحات سن الشيخوخة ، سترتفع المعاشات الى فئتها الكاملة تدريجيا أثناء فترة الانتقال وقدرها عشرون سنة وسوف تصرف خلال هذه المدة معاشات المساعدة التي تراعى فيها الحاجات المعيشية كما تحدد في معاشات الاشتراك بعد تحرى موارد طلابها ، ويكون تصرف معاشات المساعدة مكملا لمعاشات الاشتراك أو بدلا عنها . وستكون قيمة إعانة العطللة والعجز في هذه المدة أكبر من قيمة معاشات الاشتراك ، ولذا ينبغي أن تتضمن اللائحة التنفيذية قيودا لحق الأشخاص الذين يستمرون في العمل بعد بلوغهم السن الأدنى للتقاعد ويطالبون بإعانة العطلل والعجز بدلا من المعاش .

٣٣٨ - زيادة المعاش عن القيمة الأساسية : كل شخص من الطبقة الأولى أو الطبقة الثانية يشتغل بعمل مريح بعد بلوغه الحد الأدنى لسن التقاعد يستمر في الدفع حتى إذا سدد الدفعات المقررة زادت قيمة معاشه حين يترك العمل ، وفي أثناء ذلك يمكن لهذا الشخص أن يحصل على إعانة التعطلل والعجز لمدة لا تزيد عن حد معين ولكن ٢٠ أسبوعا في السنة ، وإذا عاد الشخص الذي يحصل على معاش الى عمل بأجر أقتص معاشه في كل ٣ أشهر بقدر أجره في الأشهر الثلاثة السابقة . ومع أنه لن يوجد في الطبقة الراجعة متقاعدون في استطاعة الشخص في هذه

الطبقة عند ما يبلغ الحد الأدنى لسن المعاش أن يقرر ما إذا كان يأخذ معاشه على أساس الفئة الأساسية أو يستمر في الدفع ليحتمل بعد ذلك على معاش يزيد عن الفئة الأساسية .

٣٣٩ - مستلزمات الزواج : تخصص الطبقة ( ٣ ) من طبقات الشعب حسب مشروع التأمين الاجتماعي لربات المنازل ، فكل امرأة تتزوج تنال شخصية جديدة وتكتسب حقوقا حديثة ويسقط حقها في المطالبة بإعانة التعطل أو العجز وأو أنها ساهمت في الاشتراك قبل الزواج . ومن الحقوق الجديدة منحة الزواج ومنحة الأمومة . وكل النساء المتزوجات لمن الحق في معاش الشيخوخة عن طريق الاشتراكات التي يدفعها أزواجهن لصندوق هذا المعاش ، ومن هذه الحقوق الجديدة اشتراكهن في إعانة تعطل الزوج أو عجزه عن العمل إذا كن لا يشتغلن في عمل مريح ، وتشمل هذه الحقوق أيضا إعانة الأمومة علاوة على منحة الأمومة للزوجات اللاتي يشتغلن في عمل مريح . ومنها كذلك سد المطالب التي تترتب على انتهاء الزوجية سواء بالترمل أو الطلاق أو بأي شكل من أشكال الانفصال .

وقد روعي في النهاية فيما له مساس بإعانات الزواج حالة المرأة التي تعيش كزوجة ولكنها غير متزوجة .

٣٤٠ - [منحة الزواج] : كل امرأة يحق لها عند الزواج أخذ منحة بمعدل جنيه لكل أربعين اشتراكا دفعتها قبل الزواج من الاشتراكات المنصوص عليها للطبقتين ١ و ٢ ولا تزيد هذه المنحة على ١٠ جنيهات . وهذه المنحة مرغوب فيها كتعويض نظير التخلي عن مؤهلات الإعانة السابق اكتسابها والبدء باكتساب أهليتها إذا استمرت بعد زواجها تشتغل في عمل مريح ، ومن شأن ذلك أيضا أن تحصل الساطات على إشعار بالزواج على الفور . وقد وضعت هذه المنحة على كل حال بين قوسين لأنها ليست ضرورية لبقية المشروع ويمكن الاستغناء عنها إذا رئي أن هذا ضروري لانقاص الاشتراكات ( انظر الفقرة ٤٠٣ ) .

٣٤١ - منحة الأمومة وإعانة الأمومة : جميع النساء المتزوجات ، سواء كن يشتغلن في عمل مريح أولا ، لمن الحق في منحة الأمومة كما لمن الحق في العلاج الطبي والتوليد والتعويض التي هي جزء من الخدمة الصحية الشاملة .

والنساء المتزوجات اللاتي يشتغلن في عمل مريح يحق لهن الحصول على إعانة الأمومة زيادة على منحة الأمومة لمدة ١٣ أسبوعا تبدأ من تاريخ الوضع بشرط الامتناع في هذه المدة عن العمل المريح . وليس المفروض أن تسد منحة الأمومة جميع نفقات الوضع التي ينبغي أن يتحمل عبئها الزوج ، ولكن الفرض رفع قيمتها عما هي عليه الآن . وإعانة الأمومة يراد بها إغراء النساء بعدم مباشرة عمل مريح في دور الوضع . وتكون قيمتها أكبر من قيمة الإعانة العادية ضد التعطل أو المعجز عن العمل .

٣٤٢ — إعانة تعطل الزوج أو عجزه : تدفع إعانة مشتركة تسد حاجات الزوج وزوجته إذا كان الزوج مؤمنا عليه ضد التعطل أو المعجز عن العمل وكانت الزوجة لا تشتغل في عمل مريح . أما إذا كانت الزوجة تشتغل في عمل مريح فتدفع للزوج إعانة فردية . والعمل المريح الذي يترتب عليه الاكتفاء بصرف إعانة مفردة يحتاج الى تعريف ، وذلك إما بتطبيق القاعدة المتبعة الآن في التأمين ضد التعطل بصرف نفقة عائل الإا إذا كانت الزوجة تكسب قدر هذه النفقة ، وإما ببيان الإعانة المشتركة عند تعطل الزوج إذا أضيفت الزوجة بناء على طلبها من دفع اشتراكها . أو بعبارة أخرى للزوجة أن تختار بين طلب الإعانة في حالة تعطلها أو عجزها عن العمل ، وبين الاشتراك في الإعانة المشتركة إذا تعطل الزوج أو عجز عن العمل .

٣٤٣ — معاش التقاعد على أساس اشتراك الزوج : إذا بلغ الزوج والزوجة سن المعاش يصرف لهما عندما يترك الزوج الخدمة معاش مشترك يعتبر ملكا لهما (ولو أنه يصرف لأحدهما) ويقسم بينهما بالتساوي إذا ما انفصلا . والاشتركاك التي يدفعها الزوج مدة قيام العلاقة الزوجية الشرعية تعتبر كأنها مدفوعة عن الزوجة أيضا بصرف النظر عما إذا كان يعيش معها أو لا . وإذا لم يترك الزوج الخدمة فلا تستحق الزوجة معاشا ولو بلغت سن المعاش . أما إذا بلغ الزوج سن التقاعد وترك الخدمة فيدفع لهما معاش مشترك ولو لم تبلغ الزوجة سن المعاش وهذا إذا كانت الزوجة تعيش في كنفه ولا تشتغل في عمل مريح . وتحدد اللوائح التي توضع : الحد الأدنى للسنة التي تمنح على الزواج قبل المطالبة بالإعانة المشتركة .

٣٤٤ - المساعدة المنزلية في حالة المرض : الزوجة التي ترتزق من عمل أو التي تكسب رزقا ضئيلا وتفضل أن تبقى من الاشتراكات ، لا تحصل على إعانة العجز في حالة المرض ، لأنها لا تفقد كسبا كانت تعتمد عليه. وقد يحدث ألا تستطيع في حالة مرضها ترك واجباتها المنزلية كي تعالج بالمستشفى ، ولذا يجب أن تتضمن الخدمة الصحية الشاملة الوسائل التي يمكن بها تقديم المساعدة المنزلية لأولئك النساء إذا استلزم علاجهن ذلك ، ويمكن أن تلحق هذه الخدمة بالمستشفيات على أن تسديها بناء على توصية الطبيب الذي يأمر بإحالة المريضة الى المستشفى. ويمكن أن تمتد هذه المساعدة الى الزوجة المريضة التي تبقى في منزلها ، غير أن الحاجة اليها في هذه الحالة ليست ماسة ، لأن من المعتاد أن تقوم هذه الخدمة عن طريق الجيران والأقارب ، وتكون الحالة بعكس ذلك إذا اقتضى الحال نقل الزوجة الى المستشفى .

٣٤٥ - الزوجة التي ترتزق : المرأة التي تشتغل في عمل مريح بعد زواجها بموجب عقد عمل ، وبذا تعد من الطبقة لأولى ولها أن تطالب بإعفاؤها من الدفع وذلك بالرغم من استمرار صاحب العمل في دفع اشتراكه عنها . وسواء طالبت أولم تطالب بالإعفاء فتصرف لها إعانة الامومة . وإذا طالبت بالإعفاء فليس لها أن تحصل على إعانة العجز أو التعطل في مدة زواجها ، ولا أن تنال معاش التقاعد إلا ذلك الجزء المشترك المذكور في الفقرة ٣٤٣. أما إذا فضلت الدفع فتسرى عليها الشروط العادية للإعانة والدفع وتحتل على ما يلي :

(٢) إعانة مخفضة ضد التعطل والعجز بنفس الشروط التي تسرى على بقية المؤمن عليهم .

(ب) مماش عند التقاعد في سن الستين بصرف النظر عن سن زوجها وعمله ويمكن أن تحصل المرأة المتزوجة على الإعفاء من الدفع إذا اشتغلت في عمل مريح في الطبقة ٢

٣٤٦ - انتهاء الزواج بالتزمل : يتوقف الاحتياط ضد التزمل على ظروف الأرملة من حيث سنها ، وجود أو عدم وجود أطفال لها ، وعلى كون وفاة الزوج قد نشأت من مرض أو حادث صناعي ، أو سبب آخر .

فاذا كانت الأرملة قد تحطت سن التقاعد أى فوق الستين فاتها تفيض معاش التقاعد المنفرد ، باعتبار استحقاق زوجها للاعانة الكاملة المترتبة على دفع الاشتراكات . أما الأرملة التى لم تبلغ بعد سن الستين فلا يصرف لها معاش دائم ولكن تستحق اعانة الترملة التى تماثل إعانة الامومة وذلك لمدة ١٣ أسبوعا . وعند انتهاء هذه المدة تصرف لها إعانة حضانية اذا كانت تعول أطفالا ، مضافا اليها مرتب للاطفال يكفى حاجاتهم المباشية إذا كانت المرأة لا تكتسب ، أما اذا اشتملت الأرملة فتتقص إعانة الحضانية بمقدار جزء من كسبها . ويتبقى صرف اعانة الحضانية حين يخرج آخر طفل من وصايتها ، وكذلك إذا تزوجت ثانيا أو حين تقاعد (وتلك حالة نادرة ) ، وكل أرملة تستولى على إعانة الحضانية أو الترملة يمكنها أن تشتغل فى عمل مرشح دون أن تلزم بدفع اشتراكات . وكل أرملة فى سن العمل لها أن تطالب بإعانة التدريب . وبعد التدريب يحق لها إذا لم يكن لديها أطفال تعولهم ، أن تشتغل وتقوم بالدفع كأمراة منفردة .

وتستحق الأرملة منحة الجنازة بالنسبة لنفسها وبالنسبة لكل طفل تعوله . وإذا حدثت وفاة للزوج بسبب إصابة عمل أو مرض صناعة تصرف لها منحة وفاة أى تعويض إجمالى يحسب على أساس كسب الزوج ، فوق صرف الاعانات الأخرى التى تدخل قيمتها فى احتساب التعويض ، ويراقب وزير الضمان الاجتماعى طريقة التصرف فى هذه المنحة . وإذا كانت الأرملة عند وفاة زوجها عاجزة عن العمل وليس لها أطفال فتصرف لها إعانة العجز بناء على ما دفعه الزوج من اشتراكات طول مدة ذلك العجز بعد إعانة الترملة

٣٤٧ — انقضاء عرى الزوجية بغير ترملة : إن الطلاق والتفريق الشرعى بين الزوجين والفرقة الاختيارية والهجر ، تستدعى كلها نفس المساعدات التى تنشأ عن الترملة ، ولو أن هذه الحالات تختلف عن الترملة فى أمرين : أن الفرقة قد تحصل بخطأ الزوجة أو برضاها ، وأنها فيما عدا الحالة التى تكون فيها الزوجة مخطئة لا تغير شيئا من الواجب المفروض على الزوج لأن يعول زوجته . وإذا نظرنا إليها من ناحية الرجل بدت لنا من الطوارئ التى لا يصح التأمين عليها فلا يحق للانسان أن يؤمن على نفسه ضد حوادث لا تقع إلا بخطئه أو برضاها . أما إذا وقعت بخطأ الزوجة أو برضاها فلا يصح لها أن تطالب بإعانة من جراء وقوعها . أما من وجهة

نظر المرأة فخرماتها من المعيشة الزوجية بدون رضاها أو بدون خطأ منها خطر من أخطار الزواج يجب أن تؤمن ضده كما أنه يجب ألا تعتمد في معيشتها على الصدقة. والاعتراف بالزوجات كإحدى طبقات الشعب فيما يتعلق بالتأمين لأمن يقمن بخدمة بلا أجر، يستلزم حفظ حقهن في الإعانة إذا انتهى الزواج لسبب غير الترميل مادامت الزوجية لم تنته بخطأ الزوجة أو باختيارها. وعلى هذا يحق لها أن تتقاضى إعانة مماثلة لإعانة الترميل مع مراعاة ما هو وارد في الملحوظة الآتية أي أنها تحصل على إعانة انفصال مؤقتة (على أساس إعانة الترميل) وكذا إعانة الحضانة أو إعانة التدريب إذا اقتضى الأمر.

(ملحوظة) — إن المبدأ القائل بنبوت حق الإعانة للمرأة المتروجة التي تحرم حقها في إنفاق الزوج عليها بدون ذنب منها هو مبدأ واضح. ومن الجلي أنه قد يكون من الصعب عمليا، في غير حالات الانفصال القانونية التي يثبت فيها أن فشل الزواج لم يكن بسبب المرأة، تحديد طبيعة الحق، وهل هو حق في إعانة أو حق في مساعدة. وستكون هناك صعوبة أيضا في تحديد من هو المسئول عن انفصام عرى الزوجية وسوف يكون من الصعوبة بمكان إثبات حالات الحجر واستمراره. وسوف نواجه في جميع الحالات المشكلة الناشئة عن تعدد وسائل العلاج التي قد تسلكها الزوجة ومدى العمل بمبدأ تعويض الزوجة ضد أخطار الزواج لسبب غير الترميل يستدعي زيادة البحث والاستقصاء. وقد يرى من الضروري قصر إعانة الترميل على حالات الانفصال القانونية. على أن يتاح للزوجة في كل الحالات الحصول على المساعدة اللازمة وأن يكون لوزارة الضمان الاجتماعي حق الرجوع على الزوج لاسترداد مصاريفها.

٣٤٨ — المرأة غير المتروجة التي تعيش كزوجة : يزيد علاج هذه المسألة صعوبة احتمال وجود قريب شرعي لأحد الطرفين أو كليهما. وننقل فيما يلي بالمبادئ الأساسية التي تقرر هذا الموضوع :

(١) يحق للرجل العازب الذي يعول امرأة تعيش معه كزوجة ولا تستغل في عمل مكسب، أن يطالب عند تعطله وعجزه بفقرة عائلته لو كانت لأي شخص آخر يعوله، حتى تصل الإعانة إلى الفئة المشتركة اشخصين، وكان الأولى ألا

تصرف نفقة العائل هذه الا اذا كان للزوج زوجة شرعية، ومع ذلك فترك المسائل العملية التي تمخض عن هذه الحالة لزيادة بحثها .

( ٢ ) إعانة الوصاية والتمرد لا تصرف الا للمرأة التي كانت زوجة شرعية للزوج المتوفى ولا يحق لامرأة أن تحصل على معاشن التفاعد في نظير اشتراك لم تدفعها الا اذا كانت زوجة شرعية لرجل مستحق لهذا المعاش .

( ٣ ) وتبتر منحة الأمومة وإعانة الأمومة مدعوبة اكثر في هذه الناحية . قد يقال إن مصلحة الطفل تستوجب صرف المنحة والاعانة عند اللزوم بصرف النظر عن طبيعة العلاقة بين الأيوين، ولكن يرد على هذا بأن الدولة لا تهتم بالحصول على المواليد بل تعنى بأن تكفل ظروفهم العناية المنزلية والبيئة الصالحة لهم ، وقد يتوقف تقرير منحة الأمومة على ما اذا كان من المطلوب أو المرغوب فيه إداريا تسجيل المرأة التي يعاشرها الرجل حتى اذا سجل الرجل (الزوجة) غير الشرعية التي يعولها ، حق له أن يحصل لها على نفقة الاعانة أثناء تعطله وعجزه عن العمل، وكذلك على منحة الأمومة أيضا . ومن وجهة اعانة الامومة فلو أنها تمنح للزوجات الشرعيات كتعويض عن التقص في اعانات التعطل والعجز اذا كن يشتغلن في عمل مريح ، فلا شك أن من صالح الطفل أن تسرى هذه الإعانة أيضا على الزوجات غير الشرعيات ليعاذهن ذلك على التوقف عن مباشرة أعمالهن المرعبة وقت النفاس . ولما كان يحق (للزوجة) غير الشرعية أن تطالب والد الطفل بالاعانة ، فقد يكون الاجدر تخويل وزارة الضمان حق الرجوع عليه لاسترداد إعانة الأمومة ، على ألا تستعمله بشكل قد لا يشجع المرأة على المطالبة بمنحة الأمومة .

٣٤٩ — إعانة التدريب : توضع التعليمات التي تخول لوزارة الضمان منح اعانة التدريب للأشخاص القادرين على الكسب ، الذين لا يستحقون إعانة التعطل ويرغبون في الحصول على مورد جديد للرزق . وستكون فئة هذه الاعانة مثل فئة إعانة التعطل ، وستشمل مرتب العائل وتمنح بدون تحرى موارد مستحقها لمدة ٢٦ أسبوعا بشرط المواظبة على الحضور لمركز التدريب . ويجب أن تنص اللاوائح على دفع منحة الانتقال ومنحة السكنى عند الضرورة ، كما تنص على سد المصاريف الإضافية التي يتحملها الأشخاص الذين تحت التدريب . وتقدم إعانة التدريب في الأحوال الآتية :

( ١ ) الأشخاص الذين يشتغلون في عمل مرشح من الطبقة الثانية ويحرمون منه ويقبلون التدريب اعلم جديد .

( ٢ ) الأرمال (أو الزوجات المهجورات أو المنفصلات عن أزواجهن) اللواتي في سن العمل ويعلن أطفالا أو لا يعلن .

( ٣ ) أشخاص الطبقة الرابعة الذين تتغير ظروفهم ويضطرون الى الارتاق، مثل النساء غير المتروجات اللاتي كن يشتغلن بغير أجر ولم تعد الى عملهن حاجة أو الأشخاص الذين يفقدون مواردهم الخاصة .

٣٥٠ - منحة الجنائز : تدفع نفقة للجنائز . وتختلف قيمتها تبعاً لسن المتوفى وتبين اللوائح الشخص الذي تصرف له في كل حالة ، وقد ينص فيها على أن يعين المؤمن عليه شخصاً يتسلم المنحة في حالة وفاته ويكون مسئولاً عن الجنائز . وهذه المنحة المقترحة حسب الإعانة الكاملة تكون ٦ جنيهاً للطفل الذي يقل عمره عن ٣ سنوات و ١٠ جنيهاً للطفل الذي يتراوح عمره بين ٣ و ١٠ سنوات و ١٥ جنيهاً لمن تتراوح سنه بين ١٠ و ٢١ سنة ، و ٢٠ جنيهاً لمن تزيد سنه عن ذلك . وتكون الاشتراكات الخاصة بهذه المنحة هي التي دفعها المتوفى إذا كان ذا عمل مرشح أو التي دفعها الأب أو الأم المترملة فيما يخص بالأولاد ، أو التي دفعها الزوج فيما يخص بالزوجة . ويستحق الأشخاص الذين يتقاضون منحة الوفاة كاملة ، كما يستحقها أيضاً المترملات اللاتي يحصلن على إعانة الوصاية أو التدريب . ولا تدفع نفقة الجنائز هذه عن الأشخاص الذين يكونون قد بلغوا سن الستين أو تخطوها عند البدء في تنفيذ المشروع .

٣٥١ - العييات : إذا حدث فقد البصر في الكبر ، كما يحدث الآن في معظم الأحوال ، حق لمن عجزوا عجزاً تاماً من جراء ذلك أن يطالبوا بإعانة العجز أو بالمعاش المستحق عن إصابات العمل ، وستقوم وزارة الضمان الاجتماعي بعد استشارة المجالس المحلية وغيرها من الهيئات بوضع مشروع جديد يسد الحاجات الخاصة للكافرين ، بتعمير نفقة إضافية نظير العجز الجزئي زيادة على إعانة العجز لسد الغقات الخاصة بهم وفتح مجال الترفيه والعمل الافع أمامهم .  
وتحقق الفكرة بأن تتحمل وزارة الضمان دفع التعميمات النقدية ، ويترك أخصر المعاهد التي تقوم بالعناية بفاقدى البصر للمجالس المحلية .

٣٥٢ - العجزة الآخرون : المقعدون والمعدورون وغيرهم من العجزة المؤمنين يدخلون كما يدخل العميان ضمن الطبقتين ١ ، ٢ ويستحقون إعانة العجز عند عجزهم ، وإذا كانت العاهة التي حدثت قبل سن العمل تمنع الشخص من الارتزاق ، وبالتالي تمنعه من المطالبة بإعانة العجز ، فسوف يحتاج لذلك عن طريق المساعدة الأهلية .

٣٥٣ - تطبيق هذا النظام على الحالات الحاضرة بشر تطبيق الفئات الجديدة لإعانات التأمين على الحالات الحاضرة من عجز وتعطل وترومل ، وهي مسائل تحل كل منها على حدة كما يلي :

( ١ ) يقترح في حالة العجز الناشئ عن إصابات العمل منح الأشخاص الذين يحصلون عند بدء سريان المشروع على إعانة أسبوعية تزل عن المعاش الخاص بإصابات العمل الذي كانوا يستحقونه طبقاً للمشروع ، منح هؤلاء الأشخاص الإعانة الجديدة الوارد ذكرها في الفقرات من ١٠١ الى ١٥٠ إذا زادت مدة عجزهم عن ١٣ أسبوعاً . وسوف لا يطلب من المؤمن عليهم دفع اشتراكات نظير المطالبة بإعانة العجز الناشئ من الصناعة والمعاش الصناعي كما هو الحال فيما مضى .

( ٢ ) يقترح منح أصحاب المعاشات الحاليين عند التقاعد معاشات نظير اشتراك ، طبقاً للعدل التصاعدي ( فقرة ٢٤٢ ) . أي أنهم سيأخذون معاشاً بفضة مرتفعة عن التي أمنوا على أساسها ، ولكن تحت شرط جديد .

( ٣ ) أما عن التعطل فالمعروف أنه مؤقت بطبيعته ، وسوف تسرى فئات التعويض الجديدة على جميع الأشخاص الذين يتعطلون بعد بدء سريان المشروع ، أما إذا طالت مدة التعطل فيعلق صرف الإعانة على حضور الشخص إلى مركز التدريب .

( ٤ ) وبخصوص الأراامل ، تسرى إعانة الترملة المؤقتة على الوفيات التي تحدث بعد بدء المشروع . وكذلك تسرى إعانة الوصاية على من ترمان قبيل بدء المشروع . أما الأراامل الحاليات اللاتي لا أطفال لهن فيحفظن بمعاشتهن الحالية .

(٥) علاج العجز غير الناشئ عن اصابات العمل يثير مسائل مهمة وصعبة لأن العدد كبير. ففي فبراير سنة ١٩٤٢ كان هناك ٤٢٥,٠٠٠ شخص يتناولون اعانة المرض و ٣٧٥,٠٠٠ يتناولون اعانة العجز طبقا للنظام الحالي. وليس من الواضح تقرير كيفية معاملة أولئك الأشخاص بالنسبة لبقية مشروع التأمين الاجتماعي. ولقد كانت العادة في الماضي عند ما كانت تزداد فئات الاشتراكات والإعانات، أن تسرى الزيادة بطريقة آلية على الحالات القائمة، ولكن الزيادات في الإعانة كانت قليلة، بينما أصبح الفرق بين مستوى فئات إعانات المرض والعجز في المشروع الحالي والمشروع المقترح كبيرا. وفضلا عن هذا، فقد أدخلت طبقات جديدة في مشروع التأمين المقترح. وسوف ترتفع فئات المعاش في مدة بضع سنوات. وتطبيق فئات العجز الجديدة بطريقة آلية على حالات العجز والمرض الحاضرة في بدء تنفيذ المشروع سوف يؤدي إلى نتيجتين تدعران إلى النقد: (١) لا يمكن قصر الفئات الجديدة على الطبقات الحاضرة المؤمن عليها ولذلك سيكون ضروريا إعطاء إعانات العجز المرتفعة للعجزة المزمين غير المؤمن عليهم، (ب) كثير من حالات العجز الطويل الأمد هي عن أشخاص متقدمين في السن، وقريبين من سن المعاش. وعند ما يبلغون سن المعاش سوف لا يحصلون طبقا لاقتراحات المعاش، في دور الانتقال، على المعاش الكامل أي ٤٠ شلنا للمعاش المشترك أو ٢٤ شلنا للمعاش المنفرد، كاعانة العجز، بل على مبلغ قد يكون أقل من هذا بكثير، مثال ذلك: العاجز المتزوج، إذا كان يحصل الآن على  $10 \frac{1}{4}$  شلنات في الأسبوع كاعانة للعجز ترتفع إلى ٤٠ شلنا في سنة ١٩٤٥ عند بلوغه سن الـ ٦٣ فإنها تنخفض إلى  $٢٦ \frac{1}{4}$  شلنا في سنة ١٩٤٧، وهو ما يؤدي إلى القوضى، لأنه ليس من السهل أن تعزو المريض لمدة سنة أو سنتين على الاعانة العالية ثم تصرف له عند ما يبلغ سن المعاش الاعانة المنخفضة. وهذه الاعتبارات تدعو إلى وجوب سريان فئات إعانة العجز الجديدة على المؤمن عليهم الذين يدعون الحد الأدنى امدد الاشتراكات طبقا للمشروع الجديد، أما المزمون الذين لا يستطيعون هذا الاشتراك بسبب عجزهم فيتعبرون متقاعدين قبل الأوان وتخفيض إعانة العجز التي تصرف لهم إلى الحد الذي يتفق مع معاش التقاعد. وعلى كل حال فإن هذه المسألة تستدعي زيادة البحث لمعرفة طبقات وعدد الأشخاص الذين ينطبق عليهم هذا القول، والطريقة التي يمكن بواسطتها التمييز بين الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم مزمين يستحقون المعاش، وغيرهم ممن يستحق إعانة العجز.

## اشتراكات التأمين الإجبارى

٣٥٤ - الدفعة المفردة : سيدفع اشتراك واحد أسبوعى عن كل شخص لجميع أغراض التأمين ودفعه يكون بطريق لصق طابع تأمين على مستند التأمين الخاص بذلك والذي يطلق عليه اسم " دفتر الاستخدام " للطبقة ١ ، وبطاقة المهنة للطبقة ٢ ، وبطاقة الضمان للطبقة ٤ مع خضوع ذلك للأحكام الآتية :

(١) يفرض رسم إضافى على أصحاب الأعمال فى صناعات معينة (فقرة ٣٦٠) علاوة على الاشتراك الذى يدفع بطريق طوابع التأمين .

(ب) يمكن أن تقضى اللوائح بدفع الاشتراكات فى الطبقتين ٢ و ٤ فى فترات تزيد على أسبوع .

(ج) كما يمكن أن تقضى اللوائح بدفع اشتراك أقل لمدد الخدمة التى تقل عن أسبوع (فقرة ٤٠٨ "د") .

٣٥٥ - اشتراك الطبقة الأولى : فى هذه الطبقة ياصق رب العمل طابع التأمين الذى يمثل اشتراكه و اشتراك المستخدم على دفتر الاستخدام مع خصم اشتراك المستخدم من أجرته أو مرتبه .

٣٥٦ - اشتراك الطبقة الثانية : كل شخص يرتقى بطريق غير طريق الاستخدام يطلب منه الاحتفاظ ببطاقة المهنة ليصق عليها طابع التأمين الذى يمثل اشتراكه عن كل أسبوع يحتفظ فيه ببطاقته ، إلا اذا أعنى أو سوح من ذلك ، طبقا للفقرتين ٣٦٣ و ٣٦٤

٣٥٧ - اشتراك الطبقة الثالثة : اشتراك الزوجات الآتى فى سن العمل يدفع كجزء ضمن اشتراك أزواجهن . و اشتراك الرجال سيكون أكبر من اشتراك النساء ، ليسد جزءا من إعانات الزوجات . والزوجات الآتى يستخدمن و يصبحن من الطبقة ١ ، أو يكتسبن من عمل غير الاستخدام و يصبحن من الطبقة ٢ ، لمن أن يحترن احدى طريقين وهما :

( ١ ) الحصول على دفاتر الاستخدام أو بطاقات المهنة على أن يدفع من اشتراكه كمالا ولكن في مقابل ذلك الحصول على إعانة التعطل أو العجز بقية منخفضة مع إعانة الأمومة .

( ٢ ) إعفائهن من دفع اشتراكهن في الطبقة التي ينتمين إليها ، على أن يحصلن فقط على إعانة الأمومة .

والزوجة المشغلة المعفاة التي تدخل في الطبقة ١ ، وتمجز عن العمل بسبب أحد أمراض الصناعة أو إصابات العمل تحصل على إعانة العجز بالنية الموحدة المنخفضة ، ثم تحصل بعد مضي ١٣ أسبوعا على المعاش الصناعي : وتستمر في الاستيلاء عليه ما دام العجز قائما .

٣٥٨ - اشتراك الطبقة الرابعة : كل شخص لا يحمل دفتر الاستخدام ، أو بطاقة المهنة أو ( بوليصة الزوجة ) يطلب منه الحصول على بطاقة الضمان ، يلصق عليها طابع التأمين الخاص بالطبقة الرابعة . وهذا الطابع ينال اشتراكه الأسبوعي ، الا اذا أعفى من ذلك حسب الفقرة ٣٦٣

٣٥٩ - لا استثناء من حق المعاش بسبب نوع المهنة أو فئة الأجر : لا استثناء لأحد من الالتزام بدفع الاشتراك ، بحجة أنه يزاول مهنة منتظمة أو ذات معاش ، أو أن دخله يعدو قدرا معينا .

٣٦٠ - الضريبة الصناعية : بالإضافة الى الاشتراك الخاص بالتعويض عن إصابات العمل وأمراض الصناعة الذي يدخل ضمن اشتراك صاحب العمل عن كل شخص من الطبقة ١ ، ستقرر ضريبة خاصة على أرباب الأعمال في الصناعات الأكثر خطرا لسد  $\frac{1}{4}$  المصاريف الإضافية في حالات العجز التي تنتج عن تلك الصناعات ، ويتوقف مقدار هذه الضريبة على درجة الخطر وبمجموع الأجرور في كل من تلك الصناعات .

٣٦١ - اشتراك الحكومة : تدفع الخزانة العامة ، طبقا للاقتراحات المذكورة في الجزء الرابع فقرة ٢٧٩ ، اشتراكا في صندوق التأمين الاجتماعي ، وذلك فوق تحملها جميع النفقات الخاصة بمرتبات الأطفال والمساعدة الأهلية ومجاريها

العلاج وإعداد الشخص المؤمن عليه لاستئناف العمل ، على أن يساهم صندوق التأمين الاجتماعي بمنحة في هذه التكاليف .

٣٦٢ - التمييز بين الطبقات : بما أنه سوف لا يسمح لشخص بالتأمين في أكثر من طبقة واحدة في وقت واحد ، وجب أن يحتاط لتقلات الأشخاص من طبقة إلى أخرى ، وكذلك للأشخاص الذين يبقون في طبقتهم وفي الوقت نفسه يعملون في عمل يعتبرون بموجبه في الأحوال العادية من طبقة أخرى . وسيترتب على الانتقال من طبقة إلى أخرى الحصول على مستند التأمين للطبقة الجديدة ، بدلا من مستند الطبقة القديمة . أما إذا احتفظ الشخص بطبقته ، واشتغل بعمل ، يعتبر بموجبه في الأحوال العادية في طبقة أخرى ، أمكنه المطالبة بالاعفاء من دفع اشتراك تلك الطبقة وسوف تحدد التعليمات تفاصيل حركة الانتقال بين الطبقات المختلفة والتمييز بينها . ويقرر المبدأ العام أن كل شخص في سن القدرة على العمل ، سوف يدفع اشتراكه على مستند تأمين واحد في طبقة واحدة ، إلا إذا أعفى من الدفع للأسباب الموضحة في الفقرتين ٣٦٣ و ٣٦٤ ، وذلك مع الاحتفاظ بحرية الاختيار المخولة للزوجات طبقا للفقرة ٣٥٧

٣٦٣ - الاعفاء من الاشتراك : يمكن للشخص أن يطالب باعفائه من دفع الاشتراك الملتزم بدفعه ، ويكون الإعفاء إما لمدة محددة أو غير محددة أثناء الفترة التي تظل فيها أسباب الإعفاء قائمة . ويستوجب الإعفاء الاحتفاظ بمستند تأميني يؤشر عايه بالاعفاء . وفيما عدا إهانة الأمومة ، لا يعاد الأشخاص الذين أعفوا من دفع الاشتراكات كأنهم قد دفعوها ، وبالتالي لا تحسب ضمن الاشتراكات التي تؤهلهم للاعانة . ويسمح بالإعفاء :

( ١ ) لمن في الطبقة ١ عندما يكون العمل الرئيسي بالطبقتين ٢ أو ٣ ، وعلى المؤمن عليه في هذه الحالة أن يقدم لمن يستخدمه دفتر الاستخدام مؤشرا عليه بالإعفاء ، وأن يقوم صاحب العمل بلصق طوابع التأمين بقدر نصيبه في الاشتراك .

( ٢ ) لمن في الطبقة ٢ ، إذا كان العمل الرئيسي في الطبقة ١ أو في الطبقة ٣

( ٣ ) لمن في الطبقة ٢ أو ٤ ، في كل سنة ( أو ربع سنة ) إذا كان الأيراد الكلي في هذه السنة ( أو في ربع السنة ) يقل عن ٧٥ جنيا في السنة .

(٤) الأشخاص الذين تعدوا سن ٥٥ للرجال و ٥٠ سنة للنساء ، عند بدء تنفيذ المشروع ( ولنفرض أنه أول يولييه ١٩٤٤ ) ولم يكونوا من الطبقات المؤمنة على معاشها حاليا ، يعفون من دفع اشتراكهم في مقابل الحصول على معاش .

ملحوظة — فرغنا الاعفاء من دفع اشتراك الطبقة ٢ أو الطبقة ٤ ، إذا قل الدخل الكلى عن ٧٥ جنيها في السنة ، وذلك لعلاج مشكلة الاجبار على الدفع في الحالات التي لا يوجد فيها إيراد يسمح بالدفع . فبعض أشخاص الطبقة ٢ ( كالباعة الجوالين وغيرهم ) قد يكونون معدمين ، وبعض أشخاص الطبقة ٤ قد لا يكون لهم إيراد تقدي ، بل يعتمدون على معونة قريب يعيشون عنده . وعلى كل حال فمن المرغوب فيه الحصول على اشتراكات أشخاص الطبقة ٤ بقدر الامكان لمنحهم الحق في المعاش . أما الأشخاص الذين يخدمون في بيوت بناتهم أو أخواتهم بدون أجر ، فعلى الأخيرين أن يدفعوا بالنيابة عنهم ، وفضلا عن ذلك فإن معظم أشخاص الطبقة ٤ ( غير العجزة المزمنين ) كانوا يعملون أو سوف يشتغلون في عمل مربح في دور من أدوار حياتهم ، وسيكونون قد دفعوا الاشتراك أو سيدفعونه ، واستمرار دفعه يتحول لهم الحق في المعاش ، ومن المحتمل أن يكون منح الإعفاء ضروريا إذا لم يكن هناك إيراد يدفع منه الاشتراك ، وينظر في هذه الحالة إلى الإيراد الكلى ، لا إلى الكسب من مهنة معينة .

وهناك مسألة أخرى تتعلق بما إذا كان الاعفاء من الاشتراك يكون كليا أو جزئيا ، وبما ان جميع الأشخاص سيكون لهم حق العلاج الطبي ، لذا يكون مرغوبا فيه تقرير الإعفاء الكلى من الدفع إذا قل الإيراد عن حد معين ( أو يمكن للفرقة العامة أن تدفع هي الاشتراك على سبيل المساعدة ) وفي بعض الحالات الأخرى ، يمكن تقرير الاعفاء من ذلك الجزء من الاشتراك الذي لا يطلب للعلاج الطبي ، وعندئذ يصبح الاشتراك الضئيل المدفوع في مقابل العلاج الطبي بمثابة رسم تسجيل .

أما أسباب الإعفاء للطبقة ٤ ( من اشتراك المعاش للأشخاص الذين تزيد سنهم عن ٥٥ و ٥٠ سنة في سنة ١٩٤٤ ) فقد ذكرت في الفقرة ٢٤٢

ويضاف الى هذه الاعفاءات الأربعة المذكورة أيضا منح الاعفاء للمسجونين أو معاناتهم بطريقة أخرى تلائم ظروفهم .

٣٦٤ - المسامحة من الدفع : المسامحة معناها عدم المطالبة بدفع الاشتراك الواجب دفعه واعتباره مدفوعاً من الشخص نفسه أو بالنيابة عنه ، مع أنه في الحقيقة لم يدفع ، وأسباب تلك المسامحة هي :

- ( ١ ) من اشتراكات الطبقة ١ في حالة التعطل أو العجز أو الأمومة .
- ( ٢ ) من اشتراكات الطبقة ٢ في حالة العجز الذي يستمر أكثر من ١٣ أسبوعاً .
- ( ٣ ) من اشتراكات الطبقة ٤ في حالة استلام إعانة الترميل أو الوصاية .
- ( ٤ ) من كل الاشتراكات في حالة استلام إعانة التدريب .

٣٦٥ - سنة الاشتراك وسنة الاعانة : كل مستند من مستندات التأمين وهي دفتر الاستخدام وبطاقة المهنة وبطاقة الضمان يسرى مفعوله لمدة سنة الاشتراك التي تنتهي في يولييه وعندئذ يستبدل به سند جديد يسرى مفعوله لمدة سنة اشتراك أخرى . أما سنة الاعانة لكل الإعانات فتبتدئ من أول أكتوبر ، وحق الشخص المؤمن عليه في طلب الإعانات والمنح والنفقات في الإعانة سوف يتوقف على الاشتراكات المدفوعة أو المعنى منها في سنة الدفع السابقة . وفي حالة الزوجة يقصد بالاشتراكات اشتراكات زوجها .

٣٦٦ - الاشتراكات المؤهلة للإعانات والمعاشات وغيرها : عندما ينقذ المشروع لا يستطيع شخص أن يحصل على إعانة العجز أو التعطل إلا إذا كان قد دفع ٢٦ دفعة ، ولا يستطيع أن يحصل على إعانة العجز لمدة أكثر من ٥٢ أسبوعاً إلا إذا كان قد دفع ١٥٦ دفعة . وهذه الشروط لا تسرى على حالة العجز الناشئ من إصابات العمل أو أمراض الصناعة لأنه ليس لتلك الحالة شروط دفع . والدفعات التي تخول الحق في المعاش موضحة في النقرة ٢٤٢ التي تعالج دور الانتقال من نظام المعاشات الحالية إلى نظام المشروع الجديد . ولا يشترط دفع عدد معين من الاشتراكات للمطالبة بإعانة الترميل أو الوصاية . وعند بدء تنفيذ المشروع يجب أن تحدد التعليمات مدى الانتفاع بالاشتراكات التأمين الحالية في المطالبة بإعانات مشروع التأمين الجديد .

٣٦٧ - شرط الإعانة الكاملة : يجب على كل شخص مؤمن عليه كي يتمتع باعانات التعطل والعجز والتدريب والترمل والوصاية - في سنة الإعانة والمنح والمرتبات - ما عدا منحة الجنارة والمنحة الصناعية - أن يكون قد دفع ٤٨ اشتراكاً أو سوحج من دفعها في سنة الدفع السالفة . ولتتمتع بالحق الكامل في المعاش يجب أن يدفع الشخص المؤمن عليه ما لا يقل في المتوسط عن ٤٨ اشتراكاً في السنة ، أو يساح من دفعها أثناء حياة كده من بدء تنفيذ المشروع . وعلى العموم فإن الشخص الذي يعتمد على كسبه يبقى أهلاً للإعانة الكاملة إذا أثبت تعطله أو عجز عن الكسب ، أما الأشخاص الذين لا يعتمدون على كسبهم فيجتمل خروجهم عن أهلية الإعانة الكاملة كالأهل المؤقتين ، وهناك أيضاً أشخاص في الطبقة ٤ قد يحصلون على إعفاء من الدفع تحت الفترة ٣٦٣ ، أو يحصلون الدفع . كما أن هناك أشخاصاً يأتون إلى بريطانيا في أواخر حياتهم ، أو يتركونها لوقت ما .

وحق الإعانة الكاملة للأئمة ، مستقر له شروط خاصة تجيز الدفع من الطرفين أو من صاحب العمل وحده ، مع إعفاء المرأة المؤمن عليها ، أما عدد الاشتراكات الواجب دفعها للتمتع بالإعانة الكاملة فهو موضوع يستدعي زيادة البحث وكذلك تحديد عدد الدفعات التي تؤهل للشخص منحة الجنارة منصوص عنها اللوائح ، طبقاً للبدأ العام الذي يقضى بأن الاشتراكات التي يجب مراعاتها في هذه الحالة هي اشتراكات الشخص المتوفى إذا كان في سن العمل ، أو اشتراكات الشخص المسؤول عن الدفع إذا كانت سن المتوفى أقل من سن القدرة على العمل . ويجب أن تسهل اللوائح الاحتفاظ بأهلية الأشخاص لهذه المنحة بأن يؤخذ في الاعتبار الاشتراكات المدفوعة أو التي أعفى من دفعها في سنة الدفع السابقة أو متوسط الاشتراكات في ثلاث سنوات ، كما أن عدد الاشتراكات المطلوب دفعها للحصول على هذه المنحة يجب أن تكون أقل مما يلزم لإعانة التعطل أو العجز . ومع حرمان الأشخاص الذين تزيد سنهم على ٦٠ سنة وقت تنفيذ المشروع من الحصول على منحة الجنارة ، فإن الأشخاص الذين يتقاعدون تستحق لهم تلك المنحة ، وتستمر أحكام هذه الفقرة كأحكام الفقرة السابقة عند ما يصبح تنفيذ المشروع كاملاً . وسوف يحتاج الأمر إلى وضع لأئحة للعمل بها في فترة الانتقال لتحديد مدى الانتفاع بالاشتراك الذي دفع تحت النظام الخاص عند ابتداء تنفيذ المشروع الجديد .

٣٦٨ — الاعانة المخفضة : ستحدد اللوائح في كل حالة الاعانة التي تمنح للأشخاص الذين لا يتوافر فيهم أهلية الاعانة الكاملة ، ففي حالة اعانات التعطل والسجز والأوممة ، يمكن أن تنص هذه اللوائح على إنقاص فية الاعانة الاسبوعية ، أو إنقاص المدة التي تصرف عنها الاعانة ، وفي حالة المعاش مستحاط اللوائح لتأخير سن الاحالة على المعاش أو تقليل فية المعاش ، وفي حالة منحة الجنانزة ستنقص اللوائح مبلغ المنحة ، ولكن الأسباب المذكورة في الفقرة السابقة تجعل من النادر عدم تمتع الأشخاص بالمنحة الكاملة .

ملحوظة — التعليقات الخاصة بحق المعاش قد تختلف تبعاً لما اذا كان عدم التمتع بالاعانة الكاملة يرجع إلى أن صاحب الحق كان قد أعفى من الاشتراكات طبقاً للفقرة ٣٦٣ أو بسبب آخر ، ويجب أن تسمح اللوائح للأشخاص الذين أعفوا من الدفع طبقاً للفقرة ٣٦٣ (٣) أن يدفعوا الاشتراكات التي كانوا قد أعفوا من دفعها خلال مدة محدودة ليصبح لهم الحق في المعاش .

### المساعدة الأهلية

٣٦٩ — المساعدة جزء من الضمان : تسد المساعدة الحاجات التي لا يتناولها التأمين ، ويجب أن تنفي تلك المساعدة بالمستوى الضروري للعيشة ، ولكن يجب أن يفهم أن تلك المساعدة شيء تقل الرغبة فيه عن إعانة التأمين ، وإلا اعتقد المؤمن عليهم أنهم لا يحصلون على مقابل لاشتراكاتهم . ولذا يجب ألا تعطى هذه المساعدة إلا بعد اثبات الحاجة وتحري الموارد ومراعاة خلق طلابها . وسوف تقوم الجنانزة العامة بدفع نفقاتها . ومع أن المساعدة الأهلية تتميز عن التأمين الاجتماعي فسوف تكون جزءاً ثانوياً لا يتجزأ من عمل وزارة الضمان الاجتماعي .

٣٧٠ — مجال المساعدة في دور الانتقال : ستكون هناك حاجة إلى تلك المساعدة في دور الانتقال ، حتى تصل المعاشات المعانة إلى المستوى اللازم للعيشة وهذا دورها الأكبر .

٣٧١ - تحديد مجال المساعدة الدائم: اقتراحات هذا التقرير (تطبيق التأمين الحكومي على طبقات جديدة وزيادة قيات الاعانات ومدتها) ستجعل المجال الدائم للمساعدة أقل ١٤ هو عليه طبقاً لنظام المساعدة العامة السائد الآن تحت مراقبة المجلس الخاص بالمساعدة، ومع ذلك سوف يستمر مجال المساعدة ولو في نطاق ضيق لسد حاجة الطبقات الآتية :

(١) الأشخاص الذين لا يستطيعون تنفيذ شروط الاشتراك لأن ما عندهم يقل عن الحد الأدنى (فقرة ٣٦٦) ، أو لأنهم لا يصلحون للعمل ، أو لأنهم لا يتمتعون بالحقوق الكامل في اعانات التعطل والعجز أو المعاشات، أو لأنهم بسبب وجودهم في الطبقة ٢ أو الطبقة ٤ ، يعفون من الدفع لنقص في إيرادهم الكلي (فقرة ٣٦٣) .

(ب) الأشخاص الذين لا ينفذون الشروط اللازمة للحصول على الإعانة، وأهم أولئك الأشخاص هم : (١) الرجال الذين لا تحقق لهم اعانة التعطل غير الشرطية ، بسبب رفضهم العمل المناسب ، أو بتركهم العمل بدون سبب وجيه ، أو بسبب فصلهم من العمل لسوء خلقهم ، (٢) الرجال الذين لا تحقق لهم اعانة التعطل الشرطية ، بسبب تغييبهم عن الحضور الى العمل أو مركز التدريب .

(ج) أصحاب الحاجات غير العادية الى الغذاء أو العناية وغير ذلك من الأمور.

(د) الأشخاص المعوزون ، لأسباب ليست محلاً للتأمين مثل بعض حالات الهجرة والانفصال في الزواج .

٣٧٢ - توحيد نظام تحرى الدخل : الوسائل الثلاث لتحرى حاجات الأشخاص ومواردهم الجارى العمل بها الآن ، في حالات المعاشات غير الممانة والمعاشات الاضافية والمساعدة العامة ، سيحل محلها اختبار تقوم به هيئة واحدة ، على أساس مبادئ موحدة ، على أن يؤخذ في الاعتبار المسائل المختلفة التي تنشأ بالنسبة لكل حالة . ويتوقف تقدير مدى المساعدة من جهة على حاجات الشخص

في السن مبلغ إضافي فوق الحد الأدنى للكفاف كما هو مقترح في المعاشات المعانة حتى تصل في النهاية الى اعانة التعلل والعجز . أما تقدير موارد الطالب فتشير مسألتي :

ملكية الموارد التي تؤخذ في الاعتبار ، وطريقة علاج هذه الموارد المتنوعة ، وبالنسبة للملكية الموارد التي تؤخذ في الاعتبار ، ليس هناك ما يدعو الى مخالفة الحل الذي أمكن الوصول اليه في قانون تقرير الحاجات ، وبالنسبة لطريقة علاج الموارد المتنوعة فهذا الموضوع يعالج الآن جزئيا بالقانون وجزئيا باللوائح أو حسبما تراه السلطة الإدارية . ويقترح في المستقبل أن تنظم اللوائح هذا الموضوع بموافقة مجلسي البرلمان ، وتمتاز اللوائح عن القوانين بسهولة تعديلها طبقا للظروف المتغيرة ، ولأنها أكثر تفصيلا ، كما أنها تمتاز عن التصرف الإداري بأن وضع تلك اللوائح يوجه نظر الهيئات المختصة الى الحقوق الإضافية التي ستمتحن لها وتكون تلك اللوائح تحت نظر الموظفين وأعضاء محاكم الاستئناف والجمهور . وتضع تلك اللوائح أيضا مبادئ تلزم بها الإدارة ، كما توحد معالجة الموضوع بين مكان وآخر ومن وقت لآخر . وسوف تراعى هذه التعليمات رأس المال والمكاسب ومعاشات الحرب في حالة العجز واعانات التأمين الاجتماعي والمعاشات وأي إيرادات أخرى .

٣٧٣ — حالات ذات صعوبة خاصة : يجب أن يتضمن مشروع التأمين الاجتماعي — فضلا عن الأشخاص الذين يتقيدون بأحكامه ، طبقا للشروط العادلة للتأمين والمساعدة — احتياطا لطبقة محدودة من الرجال والنساء تخرج عن نطاقه إما لضعفهم أو سوء خلقهم . ويجب في آخر الأمر توقيع العقوبة على الرجل الذي يعرض عن المشروع والذي يريد أن يترك عائلته بدون إعانة أو مساعدة .

٣٧٤ — بعض مسائل تخص المساعدة : عند ما تحال مسؤولية المساعدة الى هيئة مركزية قد يكون من الضروري إجراء بعض تعديل في الأحكام الحاضرة من وجهة :

( ١ ) منح مساعدة للأشخاص ، المضمون أو الذين يمنعهم صاحب المحل عن العمل .

## التأمين الاختياري

٣٧٥ — مجال التأمين الاختياري : يضمن التأمين الاجتماعي الاجبارى حدا أدنى لحاجات المعيشة الضرورية والاحطار العامة . أما مجال التأمين الاختياري فيظهر في أمرين :

(١) يذهب أثره الى أكثر من الحد الضرورى للمعيشة فى معالجة الاخطار العامة وذلك لأنه يعطى الحق فى اعانات دلاوة على الاعانات الممنوحة طبقا للتأمين الاجبارى .

(ب) يشمل التأمين الاختياري الاخطار والحاجات الشائعة التي يصح خضوعها للتأمين ، وهي فى الوقت عينه لا تستدعى التأمين الاجبارى ، والتأمين الاختياري يكون جزءا ضروريا من الضمان ، لأنه يسد حاجات ماسة ولذا يجب تشجيعه ، ويمكن تحقيق ذلك سليا بأن تتجنب الدولة ما أمكن نظام تحوى الدخل فى إعانات التأمين الاجبارى ، وأن تقتصر هذه الاعانات على الحاجات الأولية الضرورية للمعيشة . وكذلك يمكنها أن تشجع التأمين الاختياري من الوجهة الإيجابية بالتنظيم والمساعدة المالية أو قيامها بنفسها بهذا النوع من التأمين . ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ قرار من جانب الحكومة فى هذا الأمر ، مدى انتشار التأمين الاختياري فى نواحيه المختلفة والظروف المتباينة التي تقدم هذا النوع من التأمين فى ظلها .

٣٧٦ — تشجيع الادخار : تنمية التأمين الاختياري والادخار بين الأشخاص ذوى الدخل المحدود أمر مرغوب فيه من وجهة أخرى . ذلك لأن التقدم المادى يتوقف على التقدم الصناعى الذى يعتمد على الاستثمار وأخيرا على الادخار ، فاذا كانت توزيع دخل الصناعة على طبقات المجتمع غير عادل ، جاء الادخار إما من فائض دخل الأغنياء ، أو من الأرباح التي لم توزع . وبقدر ما يكون توزيع الدخل بعد الحرب عادلا وبقدر ما يزيد نصيب الأجور من الدخل الكلى ، يصبح من المنه أن يدخر العمال وأصحاب الدخل الثابت جزءا من تلك الموارد الاضافية

بدلا من صرفها . إن زيادة الموارد يترتب عليها زيادة الالتزامات ، مما كما في النواحي الأخرى . وقد يكون من الضروري من وجهة السياسة الاقتصادية ، استمرار حركة الادخار في زمن الحرب بشكل آخر بعد الحرب ، ويمكن أن يحقق نيس الغرض بتشجيع انشاء هيئات التأمين الاختياري ليكمل التأمين الحكومي .

٣٧٧ - قيام نقابات العمال بالتأمين ضد التعطل : التأمين الاختياري ضد التعطل مقصور عمليا على نقابات العمال لأنها الوحيدة من بين الهيئات غير الحكومية التي تستطيع التثبت من حقيقة حالة التعطل ومدى استعداد الشخص المؤمن عليه للعمل وذلك بواسطة ورصات العمل التي لديها ، وحتى في نقابات العمال نجد أن مجال التأمين الاختياري محدود ، ولم يبدأ يدل على تقدمه . فعدد العمال المؤمنين اختياريًا لا يزيد على مليون . وفي الأصل يجب أن يكون التأمين ضد التعطل اجباريا كي يكون فعالا . وتشجيع التأمين الاختياري متوفر تحت النظام الحالي للتأمين ضد التعطل وذلك بموجب اتفاقات تحول للنقابات التي تقوم بالتأمين الاختياري إمكان قيامها كوكيلة عن الحكومة في إدارة التأمين الحكومي نظير منحة لمصاريفها الإدارية . . .

٣٧٨ - التأمين الاختياري بواسطة نظم خاصة : تدفع نقابات العمال لعدد محدود من العمال الفنين بموجب أنظمتها الخاصة ، إعانة عند تعطلهم ، لتكملة إعانة التعطل القانونية . على أن معظم السكان المؤمن عليهم لا يسرى عليهم هذا النظام ، وليست عندهم الوسيلة المواتية السهلة للتمتع بهذه الإعانة الإضافية ولا اعتبارات عامة . ونظرا لامتداد التأمين الاجباري إلى طبقات أكثر دخلا من بين العمال غير اليدويين ، وجب أن تهيأ الفرصة للتوسع في تطبيق نظام الإعانة الإضافية ، والطريق مفتوحة لوضع مشروعات خاصة لصناعات معينة كوسيلة لدفع علاوة إضافية على إعانات التأمين الاجباري . أما المشروعات الخاصة بالخاصات بصناعات التأمين والمصارف المالية اللذان يجري تطبيقهما حاليا فلا يمكن اعتبارهما في ضوء الاقتراحات الحالية كبديل للشروع العام . ولكن من الممكن استمرارهما بالاتفاق مع صندوق التأمين الاجتماعي ، واعتبارهما وسيلة لزيادة الإعانات القانونية . والهاد القانوني لهذه المشروعات الخاصة مقرر في المادة ٧٢ من قانون سنة ١٩٣٥ للتأمين ضد التعطل ، ولو أن مضمون هذه المادة لم ينفذ بعد . ولقد وجد أن من الممكن

في النظم الحالية الخاصة بالتأمين والأعمال المصرفية ، دفع إعانات إضافية زيادة على ما ينص عليه النظام العام ، بدون حاجة إلى دفع اشتراك من جانب المستخدمين أو الدولة والاكتفاء باشتراك رب العمل وقدره ٢ بنس أو ٦ بنسات في الأسبوع بل إن نصف هذا المبلغ يكفي لدفع إعانة إضافية محسومة ويرر عمل الحكومة بالاستمرار في أن تعهد بالتأمين في هذه الصناعات لنفس المهنات . وإذا تيسر توجيه النظام الذي قام عليه هذا التأمين إلى هذا الغرض الجديد لكان هذا مثلا طيبا لبقية الصناعات .

٣٧٩ — إعانة الإخاء : إعانة المرض هي الثمرة التقليدية لنظام التأمين الاختياري في بريطانيا . ولقد بلغ أعضاء جمعيات الإخاء المسجلة في سنة ١٩٣٩ ٥ مليون ونصف مليون شخص وقد تساوت الإعانات النقدية المنصرفة لحالات المرض في هذه السنة بالنسبة للفرد من هؤلاء الأعضاء ، مع الإعانات المنصرفة عن المرض والعجز بالنسبة للفرد طبقا لنظام التأمين الصحي . أو بعبارة أخرى ، قد تضاعف الاحتياط ضد المرض المنصوص عنه في النظام الحكومي بالتأمين الاختياري . وتشمل إعانات المرض التي تمنحها جمعيات الإخاء أيضا الحوادث على اختلاف أنواعها كما تصرف هذه الجمعيات كذلك إعانات الوفاة والأمومة وكبر السن بمقدار لا بأس به . ولقد زادت عضوية جمعيات الإخاء المسجلة منذ صدور قانون التأمين الصحي في سنة ١٩١١ زيادة مستظمة . ولكن ما زال نفع هذه الجمعيات قاصرا على أقل من ربع العدد الكلي الذي تطلب له إعانة العجز ، وقلة هذا العدد لا تبرر جعل إعانة العجز الاجبارية أقل من الحد الضروري لقوام المعيشة . وليس للحكومة أن تتخذ إجراء بالنسبة للتأمين الاختياري ضد المرض عدا أن تشجع جمعيات الإخاء هذه ، ولا ريب أن الفرض الأكبر من اقتراح جعل جمعيات الإخاء ونقابات العمال ، التي تقوم بالتأمين الاختياري ، هيئات تدير التأمين الحكومي ضد العجز ، هو تكميل التأمين الحكومي بالتأمين الاختياري .

٣٨٠ — جمعيات الصداقة غير المسجلة : ويوجد كذلك عدد غير قليل من جمعيات الإخاء غير المسجلة ، على درجات متفاوتة من القوة والمثانة المالية . وبعض جمعيات الإخاء القوية ماحقق بها جمعيات معتمدة . ولا يمكن أن يتبين بالدقة أساليب هذه الجمعيات بسبب عدم تسجيلها . ولكن الأرقام التي جمعها

المستتر أو تسمى Rowntree لمدينة نيويورك، تبين أن عدد أعضاء هذه الجمعيات بمائل عدد أعضاء الجمعيات المسجلة . ويظهر أن من الضروري لأسباب وجيهة أن تسجل كل جمعية تحصل اشتراكا نظير دفع إعانات في حالات المرض أو الوفاة وأن تخضع لأحكام القانون .

٣٨١ - نظام المعاشات الإضافية : تدفع في كثير من الميكن الآن معاشات سنوية إضافية غير معاشات كبر السن ( في خدمة الحكومة المركزية والمحلية والتعليم والسكة الحديد والمنافع العامة ) ، كما يتبع هذا النظام أيضا عدد كبير من الشركات . ولا يطلب من الحكومة إجراء ما غير أن تقوم بتنمية نظام تأمين المعاش الاجبارى بالتدرج ، كي يكون هناك متسع من الوقت لإعادة تنظيم مشروعات التأمين الاختيارية .

٣٨٢ - [تأمين الحياة والصدقات] : تمية التأمين على نفقات الجنائز وضد الوفاة من وجهة عامة ، وتأمين الصدقات بواسطة شركات التأمين الصناعى وجمعيات التحصيل ، قد بحثت كلها في الملحق د وفي التعديل رقم ٢٣ في الجزء ٢ . وقد اقترح للأسباب المبينة هناك إنشاء مجلس للتأمين الصناعى يعمل تحت إشراف وزارة الضمان الاجتماعى ولا يسعى إلى الربح وتمنح هذه الهيئة الرسمية حق احتكار التأمين العادى على الحياة لغاية حد معين مثل ٣٠٠ جنيه حتى يمنع بذلك دخولها في الميدان العام للتأمين على الحياة . ويأخذ مجلس التأمين هذا كل أعمال هيئات التأمين الصناعى على الحياة بما في ذلك المستخدمين وبذا يتحقق الاقتصاد بمنع المنافسة وتشجيع دفع الأقساط بدون وساطة المحصلين وقصر التأمين الاختيارى بقدر الامكان في حدود موارد حملة البوالص . وقد وضع هذا الاقتراح بين قوسين لأنه شىء مرغوب فيه وإن كان غير جوهري .

٣٨٣ - فقد الكسب المستتل : ليس عمليا تقرير إعانة التعطل إلا في حالات الخدمة بعقد . ويستطلع الأشخاص المشتغلون في الطبقة ٢ الحصول على إعانة التدريب إذا رغبوا في تغيير مهنتهم . وليس من الممكن أن يقرر احتياط عام في حالات الكسب بسبب التغييرات الموسمية ، أو لأى سبب آخر ، أما إمكانية الانتفاع بالتأمين الاختيارى معجوبا بمعونة الحكومة لبعض فئات الطبقة ٢ ، فيستلزم بحثا مستفيضا ويحتمل أن يقوم مجلس التأمين الصناعى بهذه المهمة .

٣٨٤ - الاستمرار الاختيارى و التأمين الاجبارى : الأشخاص الذين يخرجون عن نطاق التأمين الاجبارى ضد المرض أو المعاشات بسبب تغيير المهنة ( أو الانتقال من خدمة بمقد الى العمل المستقل أو الى مهنة غير مأجورة ) أو بسبب ارتفاع أجور العمال غير اليدويين عن الحد المقرر ، لن يكون ضروريا استمرارهم الاختيارى فى التأمين ، وهذا الاستمرار الاختيارى معمول به على نطاق واسع ، فهناك مليون مؤمن اختيارى للصحة والمعاشات سيصبح مركزهم محددًا عند امتداد التأمين الاجبارى للطبقتين ٢ و ٤ والغاء الحد الأعلى للأجر ، ولو أنه سوف تكون هناك مشاكل خاصة فى مرحلة الانتقال من النظام القديم الى النظام الجديد . فالخدمة الصحية ومعاشات التقاعد ومنحة الجنائز سيتمتع بها الجميع فى كل الأوقات نظير الاشتراكات الاجبارية . قد يقال إن الأشخاص المؤمن عليهم ضد العجز فى الطبقة ١ أو الطبقة ٢ الذين يتكون العمل المربح فى سن متأخرة من حياتهم ولكن قبل سن الاحالة على المعاش ، يجب أن يسمح لهم بالاستمرار فى التأمين للانتفاع باعانة العجز . ولكن يرد على ذلك بأن الاعانة التقديمية للعجز المتميزة عن العلاج الطبى هى بمثابة تعويض لفقد الكسب بسبب العجز ، أما فى الحالة التى نحن بصدددها فلم يكن هناك كسب وقت حدوث العجز .

## الإدارة

٣٨٥ - وزارة الضمان الاجتماعى : تقوم بادارة نظام الضمان الاجتماعى ، الذى يشمل التأمين الاجتماعى والمساعدة الأدمية والتأمين الاختيارى ، وزارة الضمان الاجتماعى برئاسة وزير . وسوف تنشئ هذه الوزارة شبكة من مكاتب الضمان الاقليمية والمحلية تتولى شؤون الاعانات التقديمية والمساعدة والأموال الأخرى المتعلقة بذلك ، وسوف لا تكون هذه الوزارة مسؤولة عن العلاج الطبى الذى تتولى أمره وزارة الصحة ، ولكن ستكون هناك لجنة مشتركة مكونة من ممثلى وزارة الضمان الاجتماعى والمصالح الأخرى المختصة بالصحة والرفاهية ، لاتخاذ ما تراه لازما لمنع الأمراض وتخميف العبء عن صندوق التأمين الاجتماعى .

ويجب أن تراعى مسألتان في تنظيم هذه الوزارة وهما على درجة كبيرة من الأهمية :

( أ ) اتباع مبدأ اللامركزية وتقريب الاتصال بالمكاتب المحلية للتأمين بأنواعه لسد حاجات المؤمن عليهم .

( ب ) اختيار الموظفين وتدريبهم بطريقة تقدم لخدمة الجمهور وتفهم المسائل الانسانية التي سيواجهونها في حياتهم .

٣٨٦ - قسم الترخيم : سيلحق قسم الترخيم التابع لوزارة العمل والخدمة الاجتماعية مع ادارة التأمين ضد العطله ، بوزارة الضمان الاجتماعي ، أو تباشر أعماله مكاتب الضمان المحلية اذا احتفظت به وزارة العمل والخدمة الاجتماعية .

٣٨٧ - معاشات الحرب : يستلزم تحديد العلاقة بين وزارة الضمان الاجتماعي المقترحة ووزارة المعاشات بحثاً آخر . فوزارة المعاشات بطبيعتها وزارة لمعاشات الحرب وتختص بمنح التعويضات في حالات العجز والوفاة التي تسبب عما يأتي :

( أ ) الخدمة في الجيوش العاملة والأقسام الاحتياطية أثناء الحرب .

( ب ) اصابات الحرب التي تحدث للبحرية التجارية وقوافل صيد الأسماك والقوارب الخفيفة .

( ج ) اصابات أعضاء الدفاع المدني الناشئة عن الحرب .

( د ) اصابات الحرب للسكان المدنيين .

ويرجع انشاء وزارة المعاشات الى حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ومنذ ذلك الوقت لم تظهر نتيجة للاقتراحات التي وضعت من وقت لآخر ، لضم ادارة معاشات الحرب لوزارة أخرى أو إضافة أعمال جديدة من عمل الوزارات الأخرى الى هذه الوزارة ، كادارة ادانات الشيوخة التي تباشرها مصلحة الجمارك ورسوم الانتاج .

وتملق أهمية بالغة على دفع تعويضات عادلة للعاجزين من الرجال والنساء بسبب اصابات الحرب ، وكان قد رؤى في الماضي قيام وزارة خاصة بالمعاشات بهذه المهمة . ومن ناحية أخرى سوف يكون المتعاملون مع وزارة الضمان الاجتماعي من بين المتعاملين مع وزارة المعاشات أو الذين سيتعاملون معها يوما ما . واندماج الوزارتين يؤدي الى وجود هيئة واحدة يتعامل معها أصحاب الاعانات النقدية ويساعد على إيجاد التنسيق بين معاشات الحرب وادانات الوصاية والعجز أو معاش التقاعد ، ويمنع في الوقت نفسه ازدواج السلطة الادارية التي تباشر العمل ويسهل تكييف هذه السلطة مع الناقص التدريجي المتظفر في معاشات الحرب . أما أن الفوائد ترجح أسباب الاحتفاظ بوزارة مستقلة لمعاشات الحرب أو لا ترجحها فهذا أمر يستدعي البحث ، وهناك مسألة مشابهة يثيرها العلاج الطبي ، وذلك أن قيام وزارة الصحة ووزارة العمل والخدمة الاجتماعية بتنظيم الخدمة الطبية الشاملة واعداد الشخص لا مستثاف العمل ، يجب أن ينتفع به المصابون باصابات الحرب بدلا من أن تنشأ لهم خدمة طبية مستقلة .

٣٨٨ - سجل الأشخاص المؤمن عليهم : يتطلب التأمين الاجتماعي حفظ سجل لكل مؤمن تقيده فيه اشتراكه وأماناته . وستقل أعمال التسجيل كثيرا عما هي عليه الآن ، حيث تمسك سجلات منفصلة للتأمين من العطلة لكل من الجمعيات المعتمدة للتأمين الصحي ، مضافا اليها سجلات التويض ضد اصابات العمل والمعاشات . وهناك فوائد ومضار للاحتفاظ بالسجل مركزيا أو توزيعه على ست أو سبع جهات اقليمية .

٣٨٩ - صندوق التأمين الاجتماعي : ستفيد كل اشتراكات التأمين الاجبارى في حساب صندوق التأمين الاجتماعي ، وتدفع منه جميع الاعانات وتعويضات التأمين الأخرى ، أما المساعدة فسوف تدفع من المسال الذي تقدمه الخزانة العامة وستقوم اللجنة الرسمية للتأمين الاجتماعي الوارد ذكرها في النقرة التالية بتقديم تقارير دورية عن المركز المالى لصندوق التأمين الاجتماعي ، ويكون من واجبها ومن حتمها اقتراح التعديلات التي ترى ادخالها على قيمة الاشتراكات والاعانات بغية إيجاد التوازن بين ايرادات ذلك الصندوق والتزاماته .

٣٩٠ - اللجنة الرسمية للتأمين الاجتماعى : تكون لجنة رسمية للتأمين الاجتماعى على نسق اللجنة الرسمية للتأمين ضد العطلة وتحويل لها الحقوق الآتية :

( أ ) التقرير الدورى عن الحاية المالية لسندوق التأمين الاجتماعى وحساباته والتوصية بالتعديلات اللازمة فى نظام الاشتراك والإعانة طبقا لهذه التقارير .

( ب ) إبداء رأى فى اللوائح والأوامر الإدارية قبل إصدارها مع عدم تعارض ذلك مع حق الوزير فى تنفيذ حقوى هذه اللوائح والأوامر موقتا لمدة ستة شهور حتى تنظر اللجنة فيها .

( ج ) التقرير عن أى موضوع يحال إليها من الوزير .

( د ) التقرير عن كفاية الإعانات لتقوام المعيشة ، واقتراح ما تراه لازما لإيجاد التوازن بين فيات الإعانات وتقلبات قيمة النقد .

ملاحظة : المهام الثلاثة الأولى أشابه مهام اللجنة الرسمية للتأمين ضد العطلة ، أما المهمة الأخيرة فهى جديدة .

٣٩١ - [ مجلس التأمين الصناعى ] : يقوم بعمل التأمين الاختيارى بالنيابة عن الحكومة ويباشر عمله بمالية مستقلة وحقوق قانونية مع خضوعه لمسئولية الوزير العامة ( انظر الفقرات ١٨١ - ١٩٢ وماحقق د ) .

٣٩٢ - [ الاتفاقات مع جمعيات الإخاء ] : سوف تنقذ جمعيات الإخاء وظيفتها فى إدارة الإعانات الإجبارية النقدية للرض ، مع احتفاظها باستقلالها المالى ، غير أن الجمعيات التى تصرف إعانات الإخاء بقدر محسوس تستطيع بالاتفاق مع وزارة الضمان الاجتماعى أن تكون وكالة تدفع إعاناتها الاختيارية وإعانات المشروع الإجبارى وبذلك تحتفظ بجزء أساسى فى إنارة إعانات العجز وما قد يتبع ذلك من فائدة يجنيها الشخص لحصوله على كل اعانته النقدية فى حالة العجز من مصدر واحد ، وهذه الترتيبات كما هى مبينة فى الفقرات ٦٦ - ٦٩ ستسرى على جمعيات الإخاء ، وتقايات العمال التى تدفع إعانات الإخاء إذا قبلت ذلك ، وقد وضع اقتراح هذه الاتفاقات بين قوسين لأنه أمر مرغوب فيه وإن كان غير جوهرى ( انظر الفقرة ٧٢ ) أما الاتفاقات الحالية مع تقايات العمال بخصوص إعانات التعطل فسوف تستمر كما هى عليه .

٣٩٣ — الجمعيات القانونية للصناعات الخطرة : ستكون في كل صناعة من الصناعات التي يزيد فيها خطر الحوادث والأمراض عن المستوى العادي جمعيات قانونية من أرباب الأعمال والعمال للأغراض المتوخة عنها في الفقرتين ٩١ و ٩٢ ، وسوف تنشأ أيضا تلك الجمعيات في الصناعات التي يرى أن من المرغوب فيه انشاءها بها .

٣٩٤ — استئناف قرارات الإعانات : القرارات التي تتخذها وزارة الضمان الاجتماعي أو الهيئات المخلفة بالنيابة عنها في الدعاوى الخاصة بمقدار الإعانة وشروطها ومدتها ستكون خاضعة لحق الاستئناف أمام محاكم محلية مستقلة على غرار محاكم المحكمين الموجودة حاليا ، ويمكن استئناف قرارات هذه المحاكم إلى حكم يبيئه التساج ويكون قراراته نهائية ، وستكون إجراءات هذه الدعاوى محلية وغير رسمية وموحدة علما دعاوى المعاشات الصناعية والمنحة الصناعية التي قد تختلف لإجراءات سيرها ” انظر الفقرة ٣٣٦ (ح) “ .

٣٩٥ — الاستئناف فيما يتعلق بالاشتراكات : يجوز أيضا استئناف قرارات وزارة الضمان الاجتماعي أو الهيئات التي تنوب عنها بخصوص الاشتراكات ونوع الطبقة التي حصل الدفع عنها أمام محاكم محلية مكونة من رؤساء محاكم المحكمين ، كما يجوز استئناف أحكام هذه المحاكم إلى الحكم ، والعلافة بين أحكام هذا الحكم وأحكام المحاكم العادية يجب أن تكون محل الدرس .

٣٩٦ — مرتبات الأطفال : استدعو الحاجة إلى وجود هيئة تدير شؤون المرتبات المقترحة للأطفال ، سواء باعتماد الصرف أو القيام به ، والظاهر أن أحسن هيئة يمكنها أن تقوم بهذا العمل هي وزارة الضمان الاجتماعي للأسباب المبينة في الفقرة ٧٢٤ ، غير أنه يجب على الوزارة أن تعمل متأثرة مع الهيئات المختصة لرعاية الأطفال وتعليمهم .

٣٩٧ — نصح المواطنين : من أهم عيوب تجزئة نظام الضمان الحالي ، الصعوبة التي يلقاها المؤمن عليهم في تفهم حقوقهم وواجباتهم والوصول إلى الهيئة المختصة لمعالجة حالتهم ، فضلا عما يسببه ذلك من تعطيل وضياح في وقت المؤمن عليهم يؤدي أحيانا إلى الاستياء وعدم الاهتمام ، ومع ما يتم من توحيد وتبسيط في نظام الضمان الاجتماعي الحاضر طبقا للخطة المقترحة سنا سوف تبقى

أداة الضمان معقدة بعض الشيء ، ويجب ألا يترك الأفراد وشأنهم في تعرف كل شيء عن هذه الأداة اكتفاء بالنشرات الرسمية منهما بلغت من الوضوح .

ولذا يجب أن ينشأ في كل مكتب محلي للضمان ، مكتب استعلامات يهجا إليه كل شخص في شك أو صعوبة ليسترشده بشأن الضمانات الاجتماعية الرسمية والشبه الرسمية والاختيارية ، مركزية كانت أو محلية ، كي يساعده هذا على حل مشكلته .

٣٩٨ - الاحصاءات والمخبرات : يجب أن ينشأ قسم للاحصاءات والمخبرات بوزارة الضمان الاجتماعي تحت ادارة حكيمة ، يملك الوسائل اللازمة لنشر بحوثه والانتفاع بتجاربه الأمم الأخرى في هذا السبيل كما يجب على الوزارة أن تمنح اعانات لتشجيع البحوث التي تساعد على تقليل أعباء صندوق الإعانة .

٣٩٩ - فقدان الوظيفة : يجب أن يحتاط لحل الصعوبة التي يلقاها الأشخاص المشتغلون في ادارة نظم التأمين الحالية أو في الخدمات الملحقة بها إذا فقدوا أعمالهم بسبب التغييرات التي تحدث ولم يجدوا أعمالا مناسبة لهم .

ملاحظة : ليس من المحتمل أن يحدث تغير كبير مباشر في عدد الأشخاص الذين يحتاج إليهم في ادارة خطة الضمان الاجتماعي الموحدة بالنسبة لعدد الأشخاص الذين يشتغلون الآن في أعمال التأمين الاجتماعي والخدمات المتعلقة به التي تقوم بها الحكومة المركزية والمجالس المحلية وغير ذلك من الهيئات التي تشمل الجمعيات المعتمدة وشركات التأمين وهيئات تعويض الأضرار ، فمن ناحية سوف يزيد العمل الكلي بسبب اتساع مجال الضمان الاجتماعي لامتداده الى طبقات جديدة وبسبب خلق اعانات جديدة ، ومن ناحية أخرى فان توحيد الادارة والاستعاضة عن المساعدة بالتأمين سيؤديان الى نقص عدد الموظفين المطلوبين لنفس المقدار من الضمان ، وسيقل في النهاية عدد الموظفين الذين تدعو إليهم الحاجة ، ولكن ينتظر أن يتعادل هذان العاملان في البداية ، والضمان الاجتماعي تحت النظام الجديد سوف لا يستدعي زيادة كبيرة في عدد الموظفين بل ربما لا تحدث زيادة أبدا ، كذلك قد لا يكون من المحتمل أن يصبح عدد كبير من الموظفين المشتغلين الآن زائدا عن الحاجة في وقت مبكر ، ومع كل فتوقع حدوث تغييرات

وانتقالات بين الموظفين ، ومن الضروري عند إجراء هذه التغييرات ، تأمين حقوق من يتأثرون بهذا حرصا على المصلحة العامة .

٤٠٠ - تأثير المشروع في حركة العمل : هناك مسألة أخرى تنشأ عن بعض الاقتراحات التي تضمنها التقرير ، وتؤثر في حركة العمل هيئات التأمين الحالية ، لاسيما فيما يتعلق بتعويض إصابات العمال ومنحة الجنازة ، كما أن الاستعاضة عن النظام الحالي لتعويض العمال عن إصابات العمل بالاقتراحات الواردة في التقرير (التعديل في الفقرات ٧٧ - ١٠٥) أو بأية طريقة تحوله إلى خدمة اجتماعية ، ستجعل جزءا من عمل الشركات التأمين وهو الخاص بمباشرة مسؤولية أرباب الأعمال ، زائدا عن الحاجة . و قبول الاقتراح الخاص بمنحة الجنازة (التعديل ١٨ في الفقرات ١٥٧ - ١٦٠) يؤثر كثيرا في حركة عمل التأمين الصناعي سواء بقيت أحكام قانون التأمين الصناعي الحالي سنة ١٩٢٣ أو تغيرت ، وسوف تتأثر أيضا معظم مكاتب التأمين الصناعي بالاقتراح الخاص بالغاء نظام الجمعيات المعتمدة (التعديل ٣ في الفقرات ٤٨ - ٧٦) ، وسوف لا يثير هذا خالة تدعو للتعويض عن نقصان حركة العمل ، لأن الجمعيات المعتمدة هيئات مستقلة لا تسعى للربح ولكن تأثير هذا التغيير في عمل التأمين الصناعي دنى في الواقع سيء واضح ، فاذا نفذ اقتراح تحويل التأمين الصناعي إلى خدمة عامة (التعديل ٢٣ في الفقرات ١٨١ - ١٩٢) اندمجت كل المسائل التي ستأثر بها مكاتب التأمين على الحياة الصناعية في المسألة العامة المتعلقة بالشروط التي سوف يجرى بموجبها إحلال مجلس التأمين الصناعي محل هذه المكاتب ، وفي هذه الحالة سوف لا تثار مشاكل مهمة خاصة بتعويض عن فقد حركة العمل ، إلا فيما يختص بشركات التأمين التي تباشر التأمين ضد مسؤولية أصحاب الأعمال ، ومع ذلك فهي مشكلة محدودة ، لأنها سوف تؤثر فقط في نحو ١٥٪ من التعويضات السكية للعمال ، أما الجزء الباقي فتدفعه جمعيات المنفعة المتبادلة ، التي سوف يثير إلغاؤها مشكلة التعويض عن فقد الوظائف لا مشكلة التعويض عن فقد حركة العمل ، وليس من المناسب في هذا التقرير أن توضع اقتراحات محددة لمعالجة هذه المشكلة ، إذ يجب النظر إليها بالنسبة للنتيجة العامة المتعلقة بدفع التعويض ، في حالة تأثر المصالح الخاصة بالتوسع المتخاطر في أعمال الدولة . ولا يمكن للدولة أن تأخذ على عاتقها تعويض الأفراد إذا أصيبوا بخسارة من جراء التوسع في أعمال الدولة ، لأن الأخذ بهذا المبدأ

يوجب تعويض خسارة الأفراد الناشئة مثلا عن تغيير السياسة الخاصة بالرسوم الجمركية أو باستخدام الأراضي في أغراض مختلفة للبناء، وكل ما يمكن عمله في هذا المقام هو لفت النظر إلى أن هناك مسألة تستدعي البحث من حيث ارتباطها بالنمو المحتمل في عمل الدولة ، وتعد هذه المسألة بالنسبة لاقتراحات هذا التقرير من المسائل الصغيرة نسبيا .

### الفئات المؤقتة للاعانات والاشتراكات

٤٠١ - نورد فيما يلي الفئات المؤقتة للاعانات والمرتببات والمنح المقترحة بالنسبة لمستوى الأسعار بعد الحرب كالمبين في الفقرة ٢٣١ :

#### إعانة التعطل والعجز والتدريب :

ثلاثا في الأسبوع

- |    |   |
|----|---|
| ٤٠ | رجل وزوجة لا تكتسب (إعانة مشتركة)                   |
| ٢٤ | رجل وزوجة تكتسب وغير مستحقة للاعانة                 |
| ٢٤ | رجل واحد أو امرأة واحدة في سن ٢١ أو أكثر            |
| ٢٠ | رجل واحد أو امرأة واحدة من سن ١٨ إلى ٢٠             |
| ١٥ | الأولاد أو البنات سن ١٦ - ١٧                        |
| ١٦ | امرأة متزوجة مؤمن عليها وتكتسب وتكون مستحقة للاعانة |

\* معاش التقاعد ( بعد دور الانتقال ) .

الحد الأساسي

- ٤٠ رجل وزوجة لا تكتسب ( معاش مشترك ) ... ..  
رجل واحد أو امرأة واحدة أو رجل وزوجة تكتسب أو زوجة  
مؤمن عليها وزوج لم يصل إلى سن المعاش ( معاش منفرد ) ... ..  
٢٤ الإضافة على الحد الأساسي بسبب التأجيل نظير كل سنة من سن  
الأجيل :  
٢ على المعاش المشترك ... ..  
١ على المعاش المنفرد ... ..

إعانة الأمومة ( ١٣ أسبوعاً ) :

- ٣٦ امرأة متوجة تكتسب وتقوم بدفع اشتراكاتها أو تقرر اعفاؤها  
منها تحصل ، مع منحة الأمومة على :

٢٤ " إعانة الوصاية :

مرتب العائل :

- لكل معول فوق سن الحصول على مرتب الأطفال وتصرف  
١٦ للشخص الذي يحصل على إعانة التعطل أو العجز أو التدريب .

مرتب الأطفال :

- لكل طفل يحصل عائله على إعانة أو معاش ، ولكل طفل بعد  
الطفل الأول في الحالات الأخرى ، والمرتبات تدرج حسب السن  
٨ لكل الأطفال ، بالإضافة إلى المرتبات المقررة بحسب النظام الحالي

\* معاش التقاعد وإعانة الوصاية وإعلان للنقص الجزئي بسبب المكاسب الأخرى .

## المعاش الصناعي

( أى المعاش الذى يستحقه العامل إذا عجز عن العمل  
بسبب اصابات العمل أو أمراض الصناعة )

للعجز الكلى ... .. ٢/٣ الأجر الأسبوعى بشرط ألا يزيد عن  
٣ جنيهاً فى الأسبوع ولا يقل عما كان  
يدفع له كإعانة عجز ومرتب عائل .  
للعجز الجزئى ... .. معاش بالنسبة لنقص القوة على الكسب .  
الزواج ... .. المنحة : لغاية ١٠ جنيهاً تبعاً لعدد الاشتراكات .  
الأمومة ... .. ٤ جنيهاً .  
الجنائز (١) :

للبالغين ... .. ٢٠ جنيهاً .  
سن ١٠ - ٢٠ سنة ... .. ١٥ جنيهاً .  
سن ٣ - ٩ سنين ... .. ١٠ جنيهاً .  
أقل من ٣ سنوات ... .. ٦ جنيهاً .  
المنحة الصناعية : تحددها اللوائح ( الفقرة ٣٣٤ ) .

٤٠٢ - حددت فئات الإعانات الخاصة على أساس الاعتبارات الآتية :

( ١ ) يجب أن تكون هناك فئة موحدة سواء أكانت مشتركة أم منفردة ،  
لحالات التعمل أو العجز والتدريب ، ويجب توافر هذا الشرط فى الفئة  
الأساسية لمعاش التقاعد ، وتطبق الفئة المشتركة بصرف النظر عن السن .  
أما الفئة المنفردة فيجب أن تكون النسبة للأشخاص الذين تقل سنهم عن  
٢١ سنة أقل منها للراشدين .

(١) لا تمنح منحة الجنائز لأى شخص فى سن الستين عند بدء تنفيذ المشروع .

(ب) يجب أن تكون إعانة الأمومة للزوجات اللاتى يكسبن أعلى كثيرا من الإعانة المنفردة للتعطل أو العجز ، بينما يجب أن تكون إعانتهم عن التعطل أو العجز أقل من النية المنفردة .

وهذه الفئات الخاصة يجب أن تطبق على جميع النساء المتزوجات بصرف النظر عن السن .

(ج) يجب أن تكون إعانة الترميل فى دور التعديل أكثر من النية المنفردة للتعطل والعجز .

(د) أن تكون إعانة الوصاية للأرملة التى تحصل على إعانة لكل طفل من أطفالها كافية لقوام العيش بدون حاجة إلى العمل وأن تنقص الإعانة بنسبة مكاسب الأرملة .

(هـ) أن تقل الزيادة التى تصرف علاوة على المعاش الأساسى عند تأجيل التواعد عن العمل عن القيمة الحسابية الكاملة لمدة التأجيل ، حتى يتمم المؤمن عليه وصندوق التأمين الاجتماعى فائدة هذا التأجيل .

(و) تقل إعانة الأولاد والبنات فى حالة التعطل والعجز شلنا عن مرتب الإعانة ، ويعنى هذا صرف مبلغ يقل شلنا فى حالة تعطل أو مرض الأولاد والبنات أنفسهم ، عما إذا كانوا حالة على شخص متعطل أو مريض . ومع أن الفرق ليس هاما ، لكنه يحقق العدل من وجهة أن الأولاد والبنات الذين فى هذه السن سيكونون فى كنف أناس أكبر سنا يكتسبون ، ويمكن عندئذ أن يعال هؤلاء الأولاد والبنات بجزء من هذه المكاسب .

أما إذا امتنع الكسب وجب تدبير العيش للولد أو البنت وللراشد الذى يعوله أو يعولها .

٤٠٣ — نيين فيما يلي فئات الاشتراكات الأسبوعية المؤقتة المقترحة للحصول على فئات الإعانة المؤقتة :

نساء			رجال			
اشترك مزدوج	أرباب الأعمال	الشخص المؤمن عليه	اشترك مزدوج	أرباب الأعمال	الشخص المؤمن عليه	
شئنا	شئنا	شئنا	شئنا	شئنا	شئنا	
٦/—	٢/٦	٣/٦	٧/٦	٣/٣	٤/٣	الطبقة ١ : سن ٢١ وما فوق
٥/—	٢/—	٣/—	٦/٣	٢/٩	٣/٦	» ٢٠ — ١٨
٤/—	٢/—	٢/—	٥/—	٢/٦	٢/٦	» ١٧ — ١٦
—	—	٣/٩	—	—	٤/٣	الطبقة ٢ : من ٢١ وما فوق
—	—	٣/—	—	—	٣/٦	من ٢٠ — ١٨
—	—	٢/—	—	—	٢/—	» ١٧ — ١٦
—	—	٣/—	—	—	٣/٩	الطبقة ٣ : سن ٢١ وما فوق
—	—	٢/٦	—	—	٣/—	» ٢٠ — ١٨
—	—	١/٦	—	—	١/٦	» ١٧ — ١٦

ملحوظة — إذا أقيمت منحة الزواج أمكن إنقاص اشتراك المؤمن عليهم الأتالي في سن ٢١ وما فوق ، وفي سن ١٨ — ٢٠ في الطبقتين ١ و ٢ ، في كل حالة بمقدار ٣ بنات .

٤٠٤ — يقوم تحديد الاشتراكات النسبية للرجال والنساء للحصول على الإعانات المختلفة على اعتبارات شرحها إخصائى الحكومة فى الفقرات ١٨ و ٢١ و ٢٩ فى مذكرته ، ومن وجهة التعطل فقد أدخل تغيير على النظام الحالى بإضافة الفرق بين الفئة المشتركة للرجل والمرأة والفئة المفردة للرجل إلى اشتراك الرجل

حتى يزيد بذلك اشتراك الرجل نسبيا عن قيمة اشتراك المرأة ، وقد طبق هذا المبدأ أيضا في حالة العجز ، عند وضع نظام الإعانة المشتركة ومرتب الإعالة ، وبالرغم من تعادل فئات الإعانة للرجال والسيدات كل على أفراد ، فإن نسبة زيادة مجموع الاشتراكات التي سيدفعها الرجال حسب المشروع الجديد على اشتراكاتهم الحالية هي نسبة أكبر من نسبة الزيادة في اشتراكات النساء ، إذ زاد الاشتراك المزدوج للرجل الراشد من ٤٤ بنسا كما هو الحال الآن إلى ٧٢ بنسا أي أكثر بقليل من الضعف بينما زاد الاشتراك المزدوج للمرأة الراشدة من ٣٧ بنسا الآن إلى ٧٢ بنسا أي أقل من الضعف ، كما زاد اشتراك المستخدم من ٢٢ بنسا إلى ٥١ بنسا واشتراك المرأة من ١٩ بنسا إلى ٤٢ بنسا .

٤٠٥ — تشمل الاشتراكات الواردة في البند ٤٠٣ اشتراكا مخصصا لخدمات الصحة وإعداد الشخص لاستئناف العمل طبقا لما يلي :

سن	ذكور	إناث
٢١ وما فوق	١٠ بنسات	٨ بنسات
» ٢١ - ١٨	» ٨	» ٦
» ١٨ - ١٦	» ٦	» ٦

وهذا الاشتراك في الطبقة ١ مقسم تقريبا على أساس  $\frac{1}{4}$  بنس يدفعها صاحب العمل ، أما الباقي وقدره  $\frac{1}{2}$  بنس أو  $\frac{1}{2}$  بنس فيدفعه المستخدم في حالة الراشدين . وفي الطبقتين ٢ و ٤ يدفع الأشخاص المؤمنون كل الاشتراك . والمأمول أن يحصل الأشخاص المؤمنون ومن يعولونهم مقابل هذه الاشتراكات على العلاج الطبي الشامل والخدمات التي تعدم لاستئناف العمل ، بما في ذلك العلاج العام والخاص والعلاج بالمستشفى وبالمنزل والترييض وغير ذلك من الخدمات الملاحقة بدون تحصيل أجر العلاج ، وهذا كما سبق القول سيكون موضع بحث فيما يتعلق بالناحية المالية وتنظيم الخدمة الصحية المقترحة في الفقرة ٤٣٧ حتى إذا اقتضت الحال تحصيل اشتراك إضافي نظير العلاج بالمستشفى سواء بطريقة الدفع الاختياري أو الدفع عند العلاج عدلت الاشتراكات المقترحة .

٤٠٦ — قد تحتاج فئات الاشتراكات المقترحة للأولاد والبنات وبخاصة في الطبقتين ٢ و ٤ إلى إعادة النظر في ضوء السياسة التعليمية ومن المرغوب

فيه إدخال الأولاد والبنات في مشروع الضمان الاجتماعي في سن مبكرة لياثفوه، غير أن طريقة معاملتهم ستوقف على تحسن السياسة التعليمية .

٤٠٧ - الإعانات والإشتراكات المقترحة أعلاه خاصة بالأشخاص الذين تبلغ سنهم ١٦ سنة فما فوق ، ولا يمكن قبل البت في السياسة التعليمية وضع اقتراحات محددة تسرى على الأولاد والبنات الذين تقل سنهم عن ١٦ سنة، والمبدأ العام يقضى بأنه حتى سن ١٦ سنة على الأقل يجب أن ينظر إلى الأولاد والبنات من الوجهة التعليمية ، وعند ما يشتغلون للكسب يجب قيامهم مع مخدوميهم بدفع اشتراكات التأمين على أن يسير تعليمهم والإشراف عليهم جنباً إلى جنب مع ما يدفع لهم من إعانات تقديية .

٤٠٨ - يجب النظر إلى الفئات العامة والاشتركاات الميينة في الفقرتين ٤٠١ و ٤٠٣ كوضوح يقبل البحث ، فيما إذا كان من المرغوب فيه أو من الممكن تهيبته طبقاً للظروف الخاصة المدينة في الحالات الآتية :

(١) تحديد قيمة أقل للإعانات ( غير معاشات التقاعد والصناعة ) يقابلها فئة قليلة للاشتراكات في مناطق ومين معينة .

(ب) تحديد قيمة أعلى للإعانات ( غير معاشات التقاعد والصناعة ) يقابلها قيمة أعلى للاشتراكات في لندن وبعض المناطق الأخرى حيث يرتفع مستوى المعيشة ارتفاعاً كبيراً ( الفقرتين ٢١٤ - ٢١٥ ) .

(ج) تغيير توزيع الاشتراك المزدوج ( المشترك ) بين أرباب الأعمال والعمال ، بزيادة نصيب صاحب العمل منها في هاتين الحالتين : (١) إذا كانت قيمة الأجر الأسبوعي تقل عن حد معين ، أو (ب) إذا كان المبلغ الذي يصرف كأجر ويخصم منه اشتراك المؤمن عليه أقل من حد معين .

(د) تعيين اشتراك مخفض لمدة الاستخدام القصير الأجل كيومين أو ثلاثة أيام فقط .

(هـ) تعيين اشتراكات مخفضة للأشخاص الذين يشتغلون بعمود تحت التمرين .

ويتوقف البحث العملي في هذه المسائل إلى حد كبير على المستوى العام للإعانات والاشتركاات التي تحدد نهائياً ، وهي مسائل مناسبة . يصح أن تبحثها لجنة شبيهة باللجنة الرسمية المقترحة للتأمين الاجتماعي .